جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة " جمعيات ولاية ورقلة"

(2012 - 2018)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية-

إعداد الطالبتين:
أم الخير وثيق
حليمة بلحسن

إشراف الأستاذة:
حفيضة معمر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
حفيضة معمر	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
عتيقة نصيب	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017م

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة " جمعيات ولاية ورقلة"

(2012 - 2018)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية-

إعداد الطالبتين:
أم الخير وثيق
حليمة بلحسن

إشراف الأستاذة:
حفيضة معمر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
حفيضة معمر	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا
عتيقة نصيب	أستاذ مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017م

بسم الله الرحمان الرحيم

قَالَ تَعَالَى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمْ: و قُلْ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والمُؤْمِنُونْ.

سُورَةُ التَوْبَة الآيَة 105

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤية وجهك الكريم . إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين ... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من علمني العطاء دون انتظار ... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار ... يا من أفتقدك يامن يرتعش قلبي لذكرك ... يا من أودعتني لله ... أهديك هذه المذكرة إلى روحك الغالي رحمك الله يا **أبي** برحمته الواسعة وطيب ثراك.

إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي ... إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ... إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ... إلى من بها أكبر ... إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ... إلى من بوجودها أكتسب قوة وحبة لا حدود لها ... إلى من كان دعائها سر نجاحي ... إلى أغلى الحبايب **أمي** الحبيبة.

إلى مربي الأجيال ... إلى رمز التواصل والثقافة والرياضة ... إلى رمز الروابط الإجتماعية والتسامح ... أخي الغالي **عبد الحميد**

إلى شعلة الذكاء والنور ... إلى الوجه المفعم بالبراءة ... ولمحبتك أزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد ... أخي الغالي **محمد.**

إلى رمز العطاء والمثابرة والكفاح ... إلى قدوة كل شاب مناضل طموح ... إلى المكافح المخترع ... أخي الغالي **بلقاسم.**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ... إلى من آثروني على أنفسهم ... إلى من علموني الحياة ... إلى من أظهروا لي ماهو أجمل في هذه الحياة ... إخوتي الغوالي: **عبد الباسط، رامي و مصطفى.**

إلى زملائي في العمل بمؤسسة البناء للجنوب الشرقي ... إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ... إلى من سأفتقدهم ... وأتمنى أن يفتقدوني ... إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ... ومن أحببتهم بالله ...طلبة الماستر_2 بقسم العلوم السياسية جامعة حمة لخضر الوادي جميعهم دون استثناء .

أم الخير وثيق

الإهداء

اهدي ثمرة عملي هدا إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها والى روح أبي الطاهرة

إلى إخوتي و أخواتي

إلى زملائي في العمل وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

إلى زملائي في الدراسة "دفعة السياسة العامة و الإدارة المحلية "2017-2018.

حليمة بلحسن

شكر وعرفان

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ... تتبعثر الأحرف وعبثا أن نحاول تجميعها في سطور ... سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبق لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا ...

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة: معمر حفيضة التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة فجزاها الله عنا خير الجزاء ... فلها منا كل التقدير والاحترام.

فواجب علينا شكر كل من وقف بجانبنا ونحن نخطوا هذه الخطوات في غمار الحياة، ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ... إلى جميع الأساتذة الأفاضل والأستاذات الفضليات في كلية العلوم السياسية وعلى رأسهم السيد رئيس القسم

السيد: عبد الحميد فرج ...

كما لا ننسى الأستاذة الفاضلة التي وافقت على مناقشة عملنا هدا وهي الأستاذة عتيقة نصيب فلها منا أسمى عبارات التقدير و الاحترام.

وكذلك لا ننسى كل من دعمنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة أخص بالذكر السيد: بن راس عمر راجينا من العلي القدير أن يوفقهم لما يحب ويرضى.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر قضية المجتمع المدني والتنمية المحلية في الوطن العربي، من بين أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية اليوم، وذلك لما شهدته السنوات الأخيرة من نقاش وحوار ثري ومتنوع حول هذا الموضوع الحساس والإشكاليات المترتبة والمتعلقة به.

وتظهر الآن أكثر من أي وقت مضى تناول السياسيين والأكاديميين والمثقفين لموضوع دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، التي تؤكد أن التأخر في التعامل الفعال مع مثل هذه القضايا يُصعب من إمكانية نهوض الدول والمجتمعات العربية في مختلف المجالات، باعتبار أن نطور المجتمعات يبدأ من القاعدة وذلك من خلال الدور الفعال للمجتمع المدني وتأثيره على التنمية المحلية.

إذ يلاحظ أن ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني ينعكس عليه تراجع وضعف التنمية المحلية في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة، وبالحضور المحدود لهذه المؤسسات فإن عجلة التنمية السياسية في المجتمع المدني تسير ببطء شديد، ويقلل من إمكانية مساهمة الجماهير في الدفع بعجلة التنمية المحلية والتقدم بها إلى الأمام.

وعليه فإن قضية المجتمع المدني تمثل جميع المؤسسات السياسية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل باستقلال عن سلطة الدولة، لذا فإن هذا الموضوع يعتبر ضروري وهام في التنمية المحلية في جميع المجالات فالتشجيع على التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها سبيلا مهما من سبل التغيير في المجتمع.

حيث أصبح تقدم وتطور الشعوب من النواحي التنموية مرتبط بالدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في هذا المجال، إذ يظهر دوره من الجانب التنموي أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني أو العمل التحسيسي إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية بالجزائر بصفة عامة وفي ولاية ورقلة بصفة خاصة.

أولا_أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع المجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية أهمية علمية و عملية .

1- العلمية:تبرز الأهمية العلمية لموضوع المجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية ،من خلال مساهمته في إثراء البحوث العلمية في ميدان العلوم السياسية ،وكذلك إظهار مساهمة جمعياته و البحوث المقدمة حول دوره في التنمية المحلية في ولاية ورقلة.

2. العملية : تبرز الأهمية العملية للموضوع من خلال محاولة تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني من اجل المساهمة في تحقيق تنمية محلية ،و كذلك إبراز دورها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع ،الاجتماعية ،الاقتصادية،الثقافية،السياسية.

ثانيا_أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والجهد المتواضع يسعى هذا البحث إلى تحقيق بعض المرامي والأهداف وهذا ما يسعى إليه كل باحث في أي مجال كان، وعليه يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- تبيان الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تكريس التنمية المحلية عامة وفي الجزائر خاصة، فبلوغ التنمية المحلية مرتبط بدور المجتمع البشري المشترك الفعال.
- من خلال هذه الدراسة يمكن التوصل إلى حلول وتوصيات، من شأنها معالجة مثل هذه المواضيع والمساهمة في صنع سبل لتحقيق التنمية المحلية وتوضيح الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في ذلك، وكذا تطوير مفهوم المجتمع المدني والتنمية المحلية.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة لسد النقص الملموس في مثل هذه المواضيع، حيث لا يوجد دراسات كافية وشاملة ومتكاملة في ذلك وتزويد الباحثين والطلبة بالمعلومات الجديدة حول المجتمع المدني والتنمية المحلية في ولاية ورقلة.

ثالثا_ مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع أمر لابد منه في أي بحث، حيث يضع المهتمون بشؤون البحث عددا من المعايير التي تساعدهم على اختيار موضوع بحثهم، وتتعلق هذه المعايير بالباحث نفسه كقدرته ورغبته في القيام بهذا البحث في المجتمع، أما ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع الذي هو محل اهتمامنا ما يلي:

1_ المبررات الموضوعية:

تعود مبررات اختيار هذه الدراسة إلى:

- العناية و الاهتمام الدائم بالمجتمع المدني أمر لابد منه في تدعيم التنمية في شتى المجالات المختلفة ومحاولة المساعدة لخلق وصنع مجتمع نامي وراقي.
- التراجع في وتيرة التنمية أمر مقلق للغاية، خاصة في الساحة السياسية لذا يستوجب على الباحثين التعرض لأسباب ذلك، والبحث عن حلول لذلك ولو كان بالقليل للمساعدة على الاستقرار الاجتماعي.

- معرفة مدى فعالية المجتمع المدني في الجزائر عموما وفي ولاية ورقلة بصورة خاصة.
- بحكم دراستنا في قسم العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، تعرضنا لهذا الموضوع لأنه يعد من أهم الموضوعات في مجال السياسة محاولين تطبيق ما تناولناه من معرفة علمية لنيل شهادة الماستر.

2_ المبررات الذاتية:

أما عن المبرارات الذاتية فيمكن أن نوجزها فيما يلي:

- أهمية موضوع المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية في ورقلة الذي هو محل دراستنا كونه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التنمية، مما دفعنا إلى التعرف على هذه الظاهرة أكثر وإعطائها حقها في الدراسة.
- الحوار والنقاش الدائم حول موضوع التنمية المحلية مما أثار فضولنا للبحث والاستطلاع على واقع المجتمع المدني والكشف عن الدور الحقيقي الذي يلعبه في تحقيق التنمية.
- وبما أن هذه الدراسة خصت ولاية ورقلة مقر إقامتنا والمجتمع الذي نعيش فيه أصبح هذا الأمر يخصنا بصورة مباشرة.

رابعا- **الدراسات السابقة:**

لقد تم تناول موضوع المجتمع المدني وأثره على التنمية من قبل عدة باحثين، فعلى سبيل المثال تم معالجة: **دور المجتمع المدني الجزائري في تحقيق التنمية السياسية "دراسة حالة ولاية ورقلة"** من طرف الطالب العابد عمر (كلية العلوم السياسية، 2016، جامعة ورقلة)، فقد كانت الإشكالية المطروحة لمعالجة هذا الموضوع: ما مدى تأثير ومساهمة المجتمع المدني في التنمية السياسية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة (1989-2012)، وفي نفس السياق قام الطالب عبد السلام عبد اللاوي بمعالجة موضوع التنمية المحلية بمذكرة تحت عنوان: **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، فقد تم طرح الإشكالية التالية: من خلال المساحة المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر، ما هي طبيعة مساهمته في التنمية المحلية بالجزائر؟ ومنه ما هو دور وحجم هذه المساهمة في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج وماهي مظاهرها ؟، ومذكرة أخرى من إعداد الطلبة هاشيمي صدام وخالدي عبد الصمد، بعنوان: **دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر**، دراسة حالة ولاية النعامة، وتم فيها طرح الإشكالية التالية: ما هي طبيعة الدور الذي تلعبه الجمعيات على صعيد التنمية المحلية بالجزائر ؟ كما نجد بعض المراجع التي تناولت هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال: كتاب المؤلفة ش هيدة الباز ، " **دور المجتمع المدني في مكافحة**

الفساد " ، كتاب الفساد والحكم الصالح في الوطن العربي ، بيروت : م د، 2006، ولقد تم التطرق في هذه المذكرة إلى الدور الذي لعبته عينة من الجمعيات البارزة في ولاية ورقلة، التي حاولت أن تحقق نوع من التنمية من خلال تقديم عدة خدمات وإنجازات للمجتمع بولاية ورقلة.

خامسا _ إشكالية الدراسة:

لتحقيق أكبر قدر من التنمية في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي بالجزائر، لابد من توفير الرفاهية المادية للمجتمع، وذلك لتحسين المستوى المعيشي بالقضاء على الفقر والحرمان وكذا توفير مناصب الشغل المناسبة لهم وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا من خلال المساهمة في التقليل من حدة التوترات والصراعات الحاصلة داخل المجتمع وتجسيد التنمية المحلية في جميع أشكالها فالتنمية بالنسبة للمجتمع المدني تعد أمر هام وضروري وهذا ما نسعى لمحاولة تحديده وإبرازه من خلال الكشف عن العلاقة القائمة بين التنمية المحلية والمجتمع المدني ودوره في ذلك في ولاية ورقلة.

وعليه فالإشكالية المطروحة في هذه الدراسة هي:

- إلى أي مدى ساهمت جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ورقلة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية وهي كالأتي:

1- هل استطاع المجتمع المدني في الجزائر أن يلعب دورا بارزا في بلورة القضايا المتعلقة بعملية التنمية المحلية

2- هل توفرت مقومات التنمية في ولاية ورقلة، وإن كان كذلك فما مدى فاعلية المجتمع المدني في ذلك؟

3_ هل حقق المجتمع المدني في ولاية ورقلة نتيجة في عملية التنمية؟

سادسا _ فرضيات الدراسة:

1. الفرضية المركزية:

كلماساهم المجتمع المدني بولاية ورقلة في الفترة الممتدة من 2012_2018 بفعالية اكبر كلما ساهم في دعم التنمية المحلية وتندرج عن هذه الفرضية فرضيات جزئية وهي كالأتي:

2. الفرضيات الثانوية:

أ. يساهم المجتمع المدني في الجزائر توجيه قرارات الدولة نحو القضايا المتعلقة بعملية التنمية المحلية.

ب . توفر مقومات التنمية المحلية في ولاية ورقلة يدل على مساهمة وفاعلية المجتمع المدني في ذلك.

ج . حقق المجتمع المدني في ولاية ورقلة دوره في عملية التنمية المحلية.

سابعا. المناهج و الإقترابات و الأداة المستعملة في الدراسة

1ـ المنهج الوصفي التحليلي:ويهتم بوصف الظواهر محل الدراسة ، وتحليلها للتوصل إلى الإحصائيات الكمية و النتائج المحققة ، ولهدا استخدمنا هدا المنهج في وصف كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية و توضيح العلاقة بين المتغيرين.

2. المنهج التاريخي: يستخدم هدا المنهج في سرد التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في البحث أو الدراسة ، إذ لا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها.

3ـ منهج دراسة حالة: يستعمل هدا المنهج في دراسة وضعية معينة و دراسة العينة من كل جوانبها واستخلاص النتائج عنها، ولهذا استخدمنا هذا المنهج في موضوع المجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية من خلال أهم جمعيات المجتمع المدني النشطة في ولاية ورقلة، في الفترة الممتدة مابين 2012 و 2018 وهما جمعيتا صناع الحياة و جمعية ناس الخير، وذلك من خلال التطرق لمختلف النتائج و تقييمها و التعرف على العراقيل التي تعترض هذه الجمعيات في مجال التنمية المحلية، وتقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد الباحثين في دراسات قادمة.

4. الاقتراب القانوني: يركز هذا الإقتراب في دراسة الأحداث و المواقف حسب الجوانب القانونية، ومدى مطابقتها للشرعية، و يعتمد هذا الإقتراب لتوضيح الجوانب القانونية للجمعيات ومدى احترامها لها، لأن هذه الجمعيات تحكمها قوانين تترتب عن مخالفتها عقوبات جزائية، كما أن لها حقوق يكفلها الدستور و القانون.

5 . الاقتراب المؤسسي: يقصد به مجمل النظريات التي تعطي أهمية للمؤسسات، وتؤثر في الخيارات التي ينتجونها، وباعتبار الجمعية مؤسسة فإن هذا الاقتراب يساعد في تحديد إهتمامات هذه المؤسسة و توضيح درجة التماسك و التعقيب بين كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية .

6 . الإقتراب النسقي: ويستخدم لفهم و تفسير الظواهر و العلاقات، وبما أن جمعيات المجتمع المدني هي نظام اجتماعي يهدف أعضائها لتحقيق التكامل و الأهداف العامة فهي تعتبر نسق، ولهذا استخدمنا هذا الإقتراب من أجل فهم و توضيح علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية في ولاية ورقلة .

7 . الأداة المستعملة: لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على أداة المقابلة، وذلك من أجل الحصول على معلومات أكثر دقة .

ثامنا: حدود الدراسة

1 . الحدود المكانية :

سيتطرق الموضوع إلى دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في ولاية ورقلة ، و ذلك لأن أصحاب الدراسة ينتميان إلى الولاية نفسها.

2 . الحدود الزمانية :

ترتكز الدراسة على الفترة الممتدة مابين 2012 و 2018 باعتبارها الفترة التي أسست فيها أهم الجمعيات النشطة في ولاية ورقلة.

تاسعا: خطة الدراسة

لمعالجة موضوعنا اعتمدنا على خطة مكونة من فصلين كما يلي:

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمتغيرين و توضيح العلاقة بينهما ، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث ،احتوى المبحث الأول على الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و تطوره التاريخي و مكوناته من خلال ثلاثة مطالب،أما المبحث الثاني فاحتوى على الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية مقسم إلى مطلبين ، المطلب الأول بعنوان مفهوم التنمية المحلية ، و المطلب الثاني بعنوان سمات و أسس و أبعاد التنمية المحلية ، أما المبحث الثالث فقد احتوى على مطلبين، المطلب الأول بعنوان العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية و المطلب الثاني بعنوان إسهاماته في المجال التنموي المحلي ،وصولا إلى الخلاصة و الاستنتاجات.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان واقع المجتمع المدني في الجزائر و إسهامات جمعياته في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ورقلة في الفترة الممتدة 2012 و 2018 ،حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث المبحث الأول تضمن واقع المجتمع المدني في الجزائر احتوى مطلبين المطلب الأول بعنوان الإطار القانوني و التنظيمي للحركات الجمعوية بالجزائر، و المطلب الثاني بعنوان مجالات تدخل جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية، أما المبحث الثاني بعنوان التعريف بولاية ورقلة و التعريف بجمعياتها النشطة في مجال التنمية المحلية، أما المبحث الثالث بعنوان إسهامات جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية مقسم إلى مطلبين، أما المبحث الرابع بعنوان إحصائيات إسهامات جمعيات المجتمع المدني في التنمية المحلية و العوائق التي تواجهها، ثم وضع مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى الاستنتاجات، وفي نهاية دراستنا خاتمة و توصيات تساهم في موضوع الدراسة.

عاشرا- صعوبات الدراسة:

أما في ما يخص صعوبات الدراسة التي تعرضنا لها فهي صعوبات يتعرض لها إي باحث ما دام في صدد الدراسة والبحث ولعل أهمها:

1. ضيق الوقت المحدد لهذه الدراسة التي تتطلب متسعا من الوقت لدراستها دراسة وافية.

2. قلة المراجع التي تناولت موضوع التنمية المحلية في ولاية ورقلة.

3. تباين المعلومات في المراجع وعدم تطابقها.

4. صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير في الدراسة الميدانية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية المحلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية و إسهاماته في التنمية المحلية

تمهيد

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لكل من المجتمع المدني و التنمية المحلية، وذلك من خلال التعرض لثلاث نقاط أساسية، النقطة الأولى تتمثل في سرد لمختلف التعاريف التي أعطيت لكل منهما باعتبارهما فاعلين مهمين في حياة الفرد، و النقطة الثانية سوف يتم التطرق إلى التطور التاريخي لهما أما النقطة الثالثة فسوف يتم فيها توضيح العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني

حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المجتمع المدني من خلال تعريفه لغة واصطلاحا وكذا نشأة وتطور المجتمع المدني منذ ظهوره في الفكر الغربي وصولا إلى الفكر العربي وكذا عناصر، وظائف، خصائص ومكونات المجتمع المدني، و في هذا العنصر الأخير تم التركيز على الجمعيات وذلك تماشيا مع عينة الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

1- تعريف المجتمع المدني

أ- **لغة:**

إن المجتمع المدني هو مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية Société civil ، لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية وذلك لكونه مصطلح مركب دال على بيئة، فهي كلمة لاتينية و في الترجمة العربية لا تحمل دلالات المواطنة، وما يلاحظ أن كلمة المدينة أو التمدن والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة.[1]

ب-**اصطلاحا:**

يعرف الدكتور سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه: "**مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتنسيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك معايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف**". [2]

كما يعرفه الدكتور خالد سامي أستاذ العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين بالعراق: "**أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع، أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع وبما يتضمن الحد من السلطة القصرية للدولة**".[3]

و يعرف أيضا بأنه: "**عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة وتتمتع باستقلالية في علاقتها مع الحكومة وأنها تشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتمامهم أو قيمتهم**".

المجتمع المدني هو نمط من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في الوطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة _ الدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم و رموزهم ... وبهذا المعنى يطلق اسم مدني على التنظيمات

---

[1] - شوقي جلال: **المجتمع المدني وثقافة الإصلاح. رؤية نقدية للفكر العربي**، دار العين، القاهرة، 2005، ص: 30.

[2] - نفس المرجع ، ص: 31.

[3] _ إبراهيم مشوب: **المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدولة المعاصرة**، ط2، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2004، ص: 12.

والبنى، وبالتالي على التضامنات النابعة عنه التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية. [1]

لقد أصبح مصطلح المجتمع المدني لفظا جاريا على ألسنة رواد الفكر الاجتماعي والسياسي ودعاة الديمقراطية في العديد من الدول وخاصة النامية والمتخلفة، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان والدعوة نحو الحفاظ عليها، ورغبة المواطنين الحصول على مزيد من الحقوق، وممارسة نوع من الرقابة على الحكومات، وإن العمل على تقوية المجتمع المدني ليس بالضرورة إضعاف السلطة الحاكمة بل وجوده ضروري من أجل تحقيق الشراكة المجتمعية والديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع، وذلك على أساس الشراكة الحقيقية بين الدول والقطاع الأهلي.

إن عملية الحديث والبحث عن ماهية المجتمع المدني على مر العصور أثارت جدلا واسعا بين الكتاب والمهتمين في هذا المجال، وحقيقة الأمر أن اتساع رقعة الجدل الحاصل نابع من اختلافات فكرية وأيديولوجية واضحة، حيث يحاول كل طرف تأطير المفهوم بما يتناسب مع توجهاته ورؤيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائكة والتي تستعصي على الاتفاق والإجماع بين المفكرين والباحثين، وهو شأنه شأن المفاهيم الكبرى وعند مناقشته يحتاج سيلا من المنظومات الفكرية والحضارية والممارسات السياسية والاجتماعية، من أجل إيجاد صيغة متفق عليها تخدم الغرض من البحث.

يرى أصحاب النظرية الليبيرالية الجديدة في المجتمع المدني بأنه المسافة بين العائلة والدولة حيث يرى بها أفراد المجتمع الأشكال التعاقدية المختلفة وذلك دون تدخل الدولة، بينما يرى آخرون بأن المجتمع المدني هو المجتمع الذي ينظم أفراده العلاقة بينهم على أساس الديمقراطية ويمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية والحزبية، واحترام حقوق المواطن مع بلورة دور المؤسسات مثل البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات، حيث يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية والاجتماعية المتكاملة.2

وهناك اختلاف واضح بين الكتاب والمفكرين حول مكونات المجتمع المدني، ويعود ذلك لسببين يكمن السبب الأول في وجود عناصر ثابتة في مفهوم المجتمع المدني، والسبب الثاني تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى بلد آخر، فحالة المجتمع المدني الجزائري تختلف عن نظيره في بلد آخر، ويعود ذلك لظروف نشأته.

---

[1] _ أبو النصر مدحت: **إدارة منظمات المجتمع المدني** ، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007، ص ص: 70، 71.

[2] _ الشيخ علي ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2008م، ص ص: 14، 15.

المطلب الثاني :النشأة و التطور التاريخي للمجتمع المدني

1. النشأة:

المجتمع المدني وثيق الصلة بالثقافة الغربية يضرب بجذوره في أصولها القديمة، تنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهوماتية للمجتمع المدني، إذ أن هناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكرية الكبرى للمفهوم، والتي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني.[1]

حيث يتفق أغلب الباحثين على أن فكرة المجتمع المدني حديثة نسبيا، وهو كمفهوم غربي النشأة أسهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة في إطار الحضارة الغربية، وكان في كل مرة شيئا مختلفا من حيث التعبيرات والاستخدامات ولم يكن ذا مضمون واحد، فقد ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوروبا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلادي، ضد الحكم المطلق المدعوم بالحق الإلهي من قبل الكنيسة لملوك أوروبا، وكان أول استخدام للمفهوم على يد الفيلسوف "توماس هوبز" والفيلسوف "جان لوك"، لقد وجد كل من هوبز ولوك في المجتمع المدني وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة، إلا أن الفارق بينهما هو أن هوبز كان يرى أنه لا وجود لتمايز مؤسساتي بين الدولة والمجتمع المدني، على العكس من جان لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة، دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمع بينهما.[2]

ثم أخذ المفهوم أبعادا أخرى وتوالى على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والساسة الغربيين مثال (روسو وهيغل) وغيرهم. إن دراسة مقارنة لكل الاستخدامات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني من قبل العلماء والمفكرين الغربيين خلال تلك المرحلة التاريخية توضح لنا التطور في استخدام المفهوم، فنجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظة لاستقراره، فيما تطور المفهوم على يد هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والأعراف والتقاليد، وبين الدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة.

---

[1] _ هشام عبد الكريم: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999/1998**، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 15.

[2] _ جون أرنيرغ: **المجتمع المدني من اليونان حتى القرن 20**، (ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح)، العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص: 167.

إلا أن هيغل أكد أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية، لذلك وجب خضوع المجتمع المدني إلى سلطة الدولة.[1]

فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بنظر هيغل، تعتمد على نوع من التباين والاعتماد المتبادل وعلى الرغم من استقلال هذا الأخير إزاء الدولة، إلا أنه يفترض حدودا معينة لهذا الإستقلال من جانب الدولة إن حاجة المجتمع المدني إلى الدولة هي أكثر من منطقية إنها حاجة واقعية وحتى أخلاقية، فالمجتمع المدني لا يمكنه أن يصبح مجالا أخلاقيا ويظل مدنيا إلا إذا تم تنظيمه سياسيا وأخضع للإشراف الأعلى للدولة وهيمنتها، إذ يستحيل على المجتمع المدني وفق تصورات هيغل أن يوجد من دون دولة.

ثم أخذ المفهوم شكله النهائي وليتفق أغلب المفكرين فيما بعد على أن المجتمع المدني هو **(تلك الهيئات الاجتماعية الوسطية، والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة).**[2]

رغم الظهور المبكر لمفهوم المجتمع المدني إلا أن استخدامه بشكل مكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث احتضن مفهوم المجتمع المدني من قبل المفكرين والمجموعات السياسية المختلفة ورفع شعارا للديمقراطية والحقوق المدنية، ولقد تعامل هؤلاء مع الفكرة وفق مفاهيمهم وتفسيراتهم المتباينة واستثمروها بما يتفق مع أفكارهم ومعتقداتهم ومصالحهم وخرجوا منها حسبما يرغبوا ويريدوا، لقد فسر مفهوم المجتمع المدني بالعلاقة مع كل شيء بدءا بالتعددية الاجتماعية وحقوق الإنسان والخدمة العامة والمواطنة الفعالة وتجزئة السلطة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وبذلك اتخذ هذا المفهوم عبر مسار تطوره دلالات مختلفة وصورا ومعاني متباينة وفق المنظور الفلسفي والفكري والعقائدي والذاتي الذي عومل به وفسر على أساسه.[3]

لابد من الإشارة بداية إلى أنه ليس هناك مفهوم ثابت وقابل للاستخدام في كل زمان ومكان، فأي تعريف مرتبط بتاريخ نشأته، والمشكلات التي كانت مطروحة ونوعية المناظرة الفكرية التي دارت حوله والتفاعلات المرتبطة به والطريقة التي حاول المثقفون التعامل بها. إن المدلول والمعطى الأساسي الذي يحدد جوهر المجتمع المدني هو نسبته إلى المدينة، وعندما ظهر في أوروبا أصبح يشار إليه بمعنى (الضد) أي ضد نظام الكنيسة الذي كان يحكم المجتمع الأوروبي القائم على الاستبداد وقمع الحريات، وعدم المساوات بين أفراد المجتمع على أساس نظرية الحق الإلاهي، وبعد انهيار نظام الكنيسة وانسحابها أصبحت الدولة هي المهيمنة على الحياة

---

[1] _ عبد الوهاب حميد رشيد: **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص: 73.

[2] _ سربست نبي: **المجتمع المدني، السيرة الفلسفية للمفهوم**، السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2006، ص: 101.

[3] _ نفس المرجع، ص: 88.

السياسية فاتخذ المجتمع المدني مفهوم آخر قائم على أساس الضد للدولة، فكان المجتمع المدني في ظهوره بمثابة البديل لسلطة الكنيسة في مرحلة من المراحل، والبديل عن سلطة الدولة في مرحلة أخرى.[1]

و عند طرح مفهوم المجتمع المدني يتبادر إلى الذهن ذلك المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية أي العلماني، ومن جهة ثانية مجتمع غير خاضع للسلطة السياسية، وثالثا مجتمع مستقل غير خاضع للمؤسسة العسكرية وعن أجهزة الدولة.

لقد أصبح المجتمع المدني من المصطلحات الشائعة في العديد من أدبيات الفكر الاجتماعي والسياسي لدى العديد من المفكرين والباحثين في هذا المجال نظرا لتعدد الآراء والأفكار والاتجاهات نحو فلسفة هذا المفهوم بكل مدلولاته ومكوناته، لقد دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك على أساس فكرة الحق الطبيعي ومن بعدها نظرية العقد الاجتماعي وأصبحت فكرة إخراج المجتمع خارج هيمنة الدولة فكرة متداولة ومطلوبة في سياق التطور التاريخي.[2]

خضع مفهوم المجتمع المدني في مضامينه لصيرورة التطور التاريخي، بحيث أصبح له العديد من الاستخدامات والتعبيرات ولا يوجد له مضمون موحد ومحدد، وحتى لا نخوض في مسالك ودهاليز المفهوم العسير لابد لنا من الوقوف على بعض الاتجاهات الفكرية السابقة التي وقفت عند حدود توضيح وتفسير المفهوم متتبعين مضمونه وفحواه الفكري والنظري ووفق مراحل تاريخية مختلفة فيمكن لنا النظر في المفهوم وفق التطورات في الفكر الغربي والفكر العربي وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الآتي.

2. تطور مفهوم المجتمع المدني

أ. مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار "أرسطو" على اعتباره مجموعة سياسية تخضع للقوانين ولم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمعا مدنيا يمثل تجمعا سياسيا أعضاءه المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويخضعون لها.[3]

تطور المفهوم في القرنين السابع والثامن عشر مع التطور الذي حصل على الفكر السياسي في تلك الفترة وظهور الدولة القومية والخلاص من العصور الوسطى وسيطرة الدين والكنيسة على المجتمع، ولعل تبلور

---

[1] _ الحذيفي فيصل، **الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني**، بحث مقدم إلى مؤتمر المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية، الأردن، ماي 2007، ص: 195.

[2] _ عزمي بشارة، **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص ص: 42- 44.

[3] _ شكر عبد الغفار، **نشأة وتطور المجتمع المجتمع المدني_مكوناته وإطاره التنظيمي**، **2004/1/3**، تم الإطلاع عليه يوم: 2018/02/15 على الساعة 22:20 مساءا، على الموقع التالي: http://www.aherwar.org/debut/show.art.asp?aid=24930.

علاقات الإنتاج والرأسمالية في المجتمعات الأوروبية له دور كبير في ظهور وتشكل المفهوم، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني هي النسق للدفاع عن مخاطر الاستبداد السياسي.[1]

ظهر في هذه الفترة العديد من منظري نظرية العقد الاجتماعي أمثال جان جاك روسو وتوماس هوبز وجون لوك، الذين استطاعوا أن يضعوا تصورا للمجتمع المدني فكان توماس هوبز منظرا للسلطة المطلقة من جهة الحاكم وتنازل الشعب من جهة أخرى، ويرى هوبز أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من نظرية الحق الإلهي بل هي مستمدة من الطبيعة التي تقوم على أساس العقد واتفاق بين البشر اتفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قوية تحمي الأفراد وتوفر لهم السلام والأمن، أما جون لوك رأى بأن التعاقد الاجتماعي غاية معلومة لا تكون مع الخضوع والعبودية للسلطة المطلقة في السيطرة والحكم، لذلك جعل لوك المجتمع مصدر شرعية السلطة داخل الدولة، ويرى لوك أيضا أن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني لذلك نجده يقيم العقد على أساس حكم الأغلبية ليحمي حريات الأفراد، ويرى بأنه يمكن للمجتمع عزل السلطة الحاكمة إذا تمردت على العقد لذلك جعله مصدر شرعية الدولة ومراقبها، أما جان جاك روسو في القرن الثامن عشر تحدث في مضمون المجتمع على أساس السيادة التي لا تقبل التفويض والإرادة عامة لايمكن أن تتجزأ ولا تنتقل ولا يمكن التنازل عنها، وإن صلاحية الحاكم المطلقة يمكن أن تنقلب وتصبح سيادة الشعب ولكنها تبقى مطلقة والإرادة العامة هي إرادة الجميع.[2]

لقد شكل المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطية المعاصرين، وذلك لأنه يحاول تأسيسه على سلسلة من الوسائط والعلاقات بين الفرد والدولة من ناحية وعدم التخلي نظريا عن البنى العضوية المشاركة، والتي لا يغترب بها الفرد عن الجماعة ولقد أدرك هيجل من خلال تنظيره للمجتمع المدني أهمية الأهلية التعاونية، ويرى أيضا بأن المجتمع المدني يشكل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة ويتشكل بعد بناء الدولة، لم يجعل هيجل المجتمع المدني شرطا للحرية وإطارا طبيعيا لها ويرى بأنه مجتمع الحاجة والأنانية لذلك هو في حاجة إلى مراقبة مستمرة ودائمة من قبل الدولة، وفي نظرته للمجتمع رأى في تكوينه بأنه مجموعة من الأفراد الذين يبحثون عن مصالحهم الخاصة ويتعاملون مع بعضهم البعض لتحقيق حاجاتهم المادية.[3]

لقد عرف هيجل المجتمع المدني بأنه المساحة بين الدولة والعائلة، لذلك يفترض تحقيق الدولة من أجل تحديد هذه المساحة وقد تحدث عن المجتمع المدني بأنه ساحة للتصارع بين مصالح الأفراد وهي منظومة غير مستقرة لذلك هي بحاجة إلى تدخل الدولة من أجل حل التناقضات وشرط وجود المجتمع يأتي من خلال تحقيق الدولة، لقد كانت دعوة هيجل تقوم على أساس تبرير حاجة وجود الدولة فكان ينظر بريبة إلى المجتمع الذي تحركه غرائزه وطباعه المختلفة.[4]

---

[1] ـ الصبيحي أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م، ص: 18.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص: 19.

[3] ـ نفس المرجع السابق، ص ص: 21_22.

[4] ـ أبو سيف عاطف: **المجتمع المدني والدولة_قراءة تأصيلية للواقع الفلسطيني**، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص: 31.

ومن جهته رأى كارل ماركس في المجتمع المدني مظهرا من مظاهر البرجوازية وتجسيدا لرأسملة الدولة والتي تقمع كافة الطبقات الأخرى، فماركس لم يفصل كثيرا بين الدولة والمجتمع المدني ويرى بهم أداة من أدوات البرجوازية، وقد كان واضحا لدى ماركس خطورة تذويب المجتمع المدني مقابل الحزب الواحد وشمولية الدولة، ورأى ماركس بأن المجتمع المدني مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج وبعبارة أخرى رأى في المجتمع المدني مجالا للصراع الطبقي، وفي المقابل خالف غرامشي رأي ماركس في نظرته للمجتمع المدني، ونظر إليه بمعناه السياسي وليس نمطا ووسيلة للرأسمالية وطرح غرامشي المجتمع المدني في إطار الصراع والتنافس الأيديولوجي، وتحدث عن وجود نوعين من السيطرة داخل الدولة الأولى: السيطرة السياسية، تتمثل في أجهزة الدولة الأمنية، الثانية: السيطرة المدنية وترتكز على الأجهزة الأيدوليجية غير الرسمية مثل (مؤسسات غير رسمية، جمعيات، أحزاب، نقابات وإتحادات) وركز في كتاباته على أهمية وجود أيديولوجية مضادة للدولة ممثلة بالأحزاب والنقابات المجتمعية وهي القادرة على صد هيمنة الدولة القوية الأمر الذي سيساهم في عملية التغيير الثوري.[1]

وفي المرحلة المعاصرة وبعد انهيار الإتحاد السوفيتي والتغييرات والأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية ظهر لمفهوم المجتمع المدني استخدامات جديدة لم تكن موجودة سابقا، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الخلاف حوله، فأصبح المفهوم يستخدم للإشارة على التحول الديمقراطي واستخدم ليكون مواجها للدولة وإن أهم ما يميز هذه المرحلة بروز مصطلح العولمة التي سادت النظام العالمي، مما أدى إلى بلورة مفاهيم جديدة للمجتمع المدني مثل: المجتمع المدني العالمي، المجتمع المدني العابر، لتزداد حدة الجدل السائد حوله.[2]

من خلال ما تقدم يتضح أن مفهوم المجتمع المدني كان محل جدل واختلاف فكري حوله عبر التاريخ إذ أن هناك اختلاف واضح في عملية إسقاطه حسب الرؤيا والأساس الأيديولوجي للباحث، ولقد لعبت المنطلقات الفكرية للباحثين دورا هاما في عملية إسناده، وفي نظرة أخرى يمكننا تفسيره على أساس مكوناته، لتبقى الجدلية واضحة بين الباحثين فإن كان المجتمع المدني مكونا أفراد المجتمع كافة فمن المستحسن أن يشتمل على الفعاليات كافة والمكونات التي تتشابك مع بعضها البعض لتكوين المجتمع المدني والتي تعمل بعيدا عن السلطة السياسية أو بشيء من الاستقلالية عن هيمنتها، لقد أعطت الجدليات السابقة في موضوع المجتمع المدني ذلك الزخم الواسع ليكون موضوع البحث فيه مادة دسمة للبحث والاستقصاء، الأمر الذي يعطي الباحث تنوعا فكريا في دراسته.

ب . مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

هناك العديد من الدراسات حول المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر وتتمحور التحليلات حول ثلاثة أسئلة رئيسية التساؤل الأول: هل هناك وجود حقيقي للمجتمع المدني في العالم العربي؟ والتساؤل الثاني:

---

[1] ـ أبو سيف عاطف: مرجع سابق، ص ص: 32_35.

[2] ـ أبو زاهر نادية، **المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**، الحوار المتمدن، العدد(2576)، 2009/03/05، تم الإطلاع عليه يوم: 2018/02/16 على الساعة 22:40 مساءا، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730.

هل يشكل تحديا للسلطة الحاكمة؟ والتساؤل الثالث: ما مكونات المجتمع المدني؟ وإننا من خلال هذه الجزئية لا نستطيع الإجابة على هذه التساؤلات المهمة بل سنحاول الوقوف على بعض الإشكاليات التي تفي أغراض البحث ومن منطلق نظري.

يواجه الباحثون عند تعاملهم مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عدة ويمكن إعادة أسبابها إلى الأمور التالية: ضعف التأصيل النظري للمفهوم، الأمر الذي يؤدي إلى التعامل مع المفهوم بانتقائية، وعدم توخي الموضوعية والتحيز والمبالغة فيه والاختلافات في تكييف طبيعة المفهوم كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والاجتماعية التي تتعلق بالوطن العربي، وانعدام التحديد الدقيق للمصطلحات المستخدمة وعدم ثبات المعنى وخاصة المنقولة عن الثقافات الأخرى.[1]

إن المتتبع لمفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يلاحظ مدى الخلافية بين الكتاب والباحثين حول تفسيره، وتظهر لنا الكثير من الإشكاليات بشكل واضح، فهناك من يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية كمقابل للدولة والفعل الضد لسلطتها، والأخر يستخدمه كمقابل للدين على أساس فصل الدين عن الدولة، وعلى الرغم من أن المجتمعات العربية تشترك بمجموعة من العناصر إلا أنه لا يوجد استناد واضح للمفهوم، وظهور العديد من الإشكاليات التي تعد قاسم مشترك بين جميع الدول العربية، ويمكن لنا تسجيل بعض هذه الإشكاليات وهي[2]:

الإشكالية الأولى: إن أصل المفهوم غربي المنشأ ولا يتلاءم مع التجربة العربية لأن المفهوم يعني الإنفصال عن الممارسة الدينية، ولا يتماشى مع كثير من النظم العربية، الأمر الذي جسد صراعا بين السلطة الحاكمة وفئات كبيرة من المجتمع، إضافة إلى أن المجتمعات العربية هي مجتمعات محافظة يتحكم بها الوازع الديني.

الإشكالية الثانية: اختلاف المفكرين في تكييف طبيعة المفهوم، فمنهم من يستخدمه مقابلا للدولة فهو يحمي الأفراد والجماعات من تسلط الدولة، وكما أنها تسمح للأفراد بتنظيم أنفسهم ونشاطاتهم بعيدا عن تسلط السلطة الحاكمة في الدولة، وهناك بعض الباحثين والمفكرين من يستخدمه كمقابل للدين.

الإشكالية الثالثة: تبني معظم الباحثين العرب المجتمع المدني تحت تسميات مختلفة مثل المجتمع الأهلي وذلك على أساس أن نشأته مرتبطة بالتجربة الغربية بينما المجتمع الأهلي يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية والاجتماعية في إطار المدينة الإسلامية، الأمر الذي يتناسب مع طبيعة المجتمعات العربية الذي يشكل الدين الإسلامي هوية الشعوب العربية.

---

[1] ـ الصبيحي أحمد شكر: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص: 25.

[2] ـ سمية أوشن: **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي_دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص ص: 30_32.

الإشكالية الرابعة: هناك مواقف مختلفة بين الباحثين بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، فالبعض يقر بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات عليه، وهناك رأي آخر بأنه لا وجود للمجتمع المدني في الفكر والخبرة العربية.

إن الاستعمال الشائع للمفهوم في الوطن العربي يطرح العديد من المضامين التي تثير إلتباس وغموض كبير "فهناك من جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة ويعرفه بأنه مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها من ناحية أخرى.

وهناك من يطرح المفهوم في الفكر العربي المعاصر على أساس مواجهة الدولة، ويقوم على أساس إقصائي لها والرقيب على أعمالها، ويرون به مشروعا للتحديث يتجاوز إشكالية الأنظمة السياسية العربية الملازمة لنشأة الدولة القطرية، وأنه مجموعة من القيود التي تحد من سلطة الدولة ونفوذها المتنامي، وقد يصل الأمر إلى حد التناقض التناحري في حالات معينة.[1]

لقد وضع المفكر العربي المعاصر عزمي بشارة حدود معينة للمفهوم، وبناءا عليه يتم تفسيره فربط مفهوم المجتمع المدني بالموقف الأيديولوجي للمتكلم، فالمفهوم الليبيرالي يختلف عن الفهم الاشتراكي الديمقراطي وكذلك يختلف عن الفهم الديمقراطي الراديكالي وكذلك عن الفهم الإسلامي، ويرى بأن المجتمع المدني قدم إجابات جاهزة عن العديد من المسائل فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدولة الشيوعية على أساس وجود مرجعية اجتماعية خارج نطاق وسيطرة الدولة، وهو الرد على بيروقراطية ومركزية اتخاذ القرار في الدولة الليبيرالية، وهو الرد على سيطرة اقتصاد السوق في النظام الرأسمالي، وهو يكافح دكتاتورية العالم الثالث.[2]

يتضح لنا بأن مفهوم المجتمع المدني يثير العديد من المضامين والخلافية في تفسيره على الرغم من كثرة المؤلفات التي تعالجه، ويرجع برهان غليون أسباب ذلك لأن المفهوم مخلوق تاريخي يظهر ويتطور ويغتني بالمعاني والمضامين التي ترافق استعماله عن السياقات التاريخية الإجتماعية التي ترافقه، ويرى بأن استخدامه في القرن التاسع عشر زمن هيجل يختلف عن استخدام غرامشي في القرن العشرين، ويختلف استخدامه أيضا في عصر العولمة الحالي، ويرتبط ذلك في الحاجات الاجتماعية التي استدعت استحضاره في هذا السياق أو ذلك وطبيعة الفاعل الاجتماعي الذي يتداوله ويوظف، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الغموض والتشويش الذي ساد المفهوم، وهذا انعكاس للنزاع حول استملاك المفهوم من قبل الفاعلين المختلفين أو بسبب تنوع مشاربهم واختلاف قيمهم وثقافتهم وتباين مصالحهم وغاياتهم.[3]

---

[1] ــ المرجع السابق، ص: 30.

[2] ــ عزمي بشارة، **المجتمع المدني_دراسة نقدية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م، ص: 31.

[3] ــ برهان غليون، **حول المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، المنشور بتاريخ: 2007/09/12، تم الاطلاع عليه: 2018/03/11 على الساعة: 23:10. على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108893

وهناك من عرفها بأنها: "الوسط المجتمعي بما يشمل العديد من الروابط والهيئات والمؤسسات والجمعيات والنوادي والتجمعات والمنظمات التطوعية الخيرية والإتحادات المدنية والمشافي التي تقع خارج دائرة الدولة والمنفصلة عنها، فتهيأ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها سواء الإقتصادية والإجتماعية أو السياسية أو الثقافية.[1]

كما صورت طائفة من الباحثين المجتمع المدني بأنه "طائفة المؤسسات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية مثل المشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات كل جماعة ومنها أغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية.[2]

المطلب الثالث: عناصر، وظائف، خصائص ومكونات المجتمع المدني

1- عناصر المجتمع المدني: من الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا أنها تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية هي:

- **العنصر الأول** : بفكرة "**الطوعية**" أو بمصطلح آخر المشاركة، الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.
- **العنصر الثاني:** هو أن المجتمع المدني منظم، فهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "**المؤسسية**" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **العنصر الثالث:** فهو يتعلق بالغاية والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي، حيث أن المجتمع المدني هو مجتمع أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والإلتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.
- آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمه أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية ...إلخ.

---

[1] ـ العيد فهيمة، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التوافق السنوي الثالث حول هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، عقد في الفترة 10-11/ 4/2006، ص: 5.

[2] ـ برهان غليون: **حول المجتمع المدني**، مرجع سابق.

ويعتبر أي مجتمع بمثابة نسق إجتماعي شامل يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطا وظيفيا وكل وحدة من هذا النسق تقوم بدورها في إطار النسق (النظام) الإجتماعي الشامل، أي أن أي مجتمع هو مجموعة من الأفراد تتواجد في تنظيمات ومؤسسات مختلفة للقيام بأعمال مختلفة لتحقيق أهداف محددة وبالتالي فإن المجتمع المدني هو مجموعة من الأفراد المكونين لتنظيمات ومنظمات مدنية تعمل كل منها لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي أنشأت من أجلها، ويتكون المجتمع من مجموعة من المكونات هي:

- **البيئة الطبيعية:** وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية.
- **البيئة الاجتماعية:** وهي المناخ الإجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي، وهي بدورها تتكون من مجموعة من العناصر هي: اللغة العادات والتقاليد، العرف، والتراث الثقافي والحضاري.
- **السكان:** وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.
- **العلاقات الاجتماعية:** وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والإجتماعية وهي من أهم ضرورات الحياة.[1]

2- وظائف المجتمع المدني:

المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال آليه الهيمنة الأيدولوجية الثقافية، حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلميا وتعمق عملية التطور الديمقراطي للمجتمع وقد تبلورت في هذا الإطار خمس وظائف أساسية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:

أ. **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

ب . **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فإن معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم.

ج زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي

---

[1] ـ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **منظمات المجتمع المدني النشأة الأليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف**، ملتقى المرأة للبحوث والتدريب، جمهورية اليمن، مدينة تعز، 4- 12 ماي 2009، ص: 4.

تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة مدخولهم وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.

د. إفراز القيادة الجديدة: بتطور المجتمع وتنظيم حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع المدني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات الموكلة إليهم.

هـ . إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الإحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الإلتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم الديمقراطية.

يخطأ البعض باتخاذهم موقفا سلبيا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لأنهم تصوروا أنه يقتصر على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهرية وهي قائمة في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار المجتمع المدني. والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وتزداد أهمية المجتمع المدني وتتضح مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم وأيضـــا في مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم هذا بالإضافة إلى دوره في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن الوطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.[1]

[1] _ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **مرجع سابق**، ص:7.

3- سيمات و خصائص المجتمع المدني:

أ- **سيمات المجتمع المدني:** يمكن أن نلخص سيمات المجتمع المدني في النقاط التالية:

- أنه مجتمع مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز باستقلاليته والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي و الحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة.
- هو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من التنظيم المهني والجمعياتي وهو مجتمع التسامح والحوار والإعتراف بالأخر، واحترام الرأي المخالف.[1]
- أن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد بطوعية ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينظم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.
- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها، المؤسسات الإنتاجية والطبقات الإجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والإتحادات المهنية والنقابات العماليى والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والإجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.
- الدولة أو النظام السياسي لازمان لإستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.
- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني (من حيث المبدأ) باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيدا عن تدخله.[2]

ب- **خصائص المجتمع المدني:** يتميز المجتمع المدني بالعديد من الخصائص التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة حول ما نميز به هذا المصطلح عن باقي المصطلحات السياسية الأخرى، وهذه الخصائص هي:

_ **الفعل الإرادي الحر (الطوعي):** فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

_ **التنظيم الجماعي (المؤسسة):** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يتكون من أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي وهذا ما يشير في فكرة (المؤسسة) التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا.

_ **الركن الأخلاقي والسلوكي:** ينطوي على قبول الإختلاف بين الذات والآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع مصالحهم المادية والمعنوية، والإلتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني

---

[1] _ الحبيب الجناحي وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق، دار الفكر، 2003، ص ص:29، 30.

[2] _ ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة)** ، الأردن، دار مدجلاوي، 2003، ص:109.

بعضها ببعض، أو بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، أي بقيم المجتمع المدني وظوابطه المعيارية، وهي قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس السلمي. [1]

ـ **الإستقلال:** يعد من أبرز أركان المجتمع المدني وهو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، حيث تتكون تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الإجتماعية، ويفترض فيها أن تتمتع بالإستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضاه التنظيمات المعنية. [2]

ـ **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح، فالمجتمع المدني لايتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف، ومع هذا كلما زادت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية المجتمع المدني. [3]

رابعا: مكونات المجتمع المدني

مكونات المجتمع المدني هي كل تكوين مجتمعي منظم يقوم على العضوية التطوعية في قطاعات عامة أو مهنية أو اجتماعية ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة العشيرة، الطائفية أو القبلية، وبالتالي فمكونات المجتمع المدني هي: الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والاستهلاكية والإمكانية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية مثل مراكز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة ... إلخ، الصحافة المستقلة أجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية، مراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الثقافية. ولكن هناك اختلاف في مكونات المجتمع المدني حيث تتسع في بعض التعريفات مثل التعريف في الولايات المتحدة ليشمل الأحزاب والنقابات، بينما يضيق في حالات أخرى مثل التعريف الفرنسي لينحصر في الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، ويطلق على الأحزاب والنقابات في هذه الحالة بالمجتمع السياسي(المجتمع الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة ويعبر عن سلطة الدولة، أي كل ما له علاقة بالنشاط السلطوي في اتخاذ القرارات والتعبير عن السيادة والسلطة العامة، وهو يتمتع بخصائص عديدة منها سلطة وصلاحية الإكراه).

---

[1] ـ سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1995، ص ص: 12، 13.

[2] ـ نفس المرجع، ص: 14.

[3] ـ أوشن سمية، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة (غير منشورة) ، 2010/2009، ص: 43.

كما أن مصطلح منظمات المجتمع المدني يشير إلى مجموعة المنظمات والمؤسسات الهامة التي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه على مختلف الأصعدة والمجالات، وسنتطرق هنا إلى التفصيل بتعريف الجمعيات وذلك لأن عينة الدراسة تنتمي إليها وهي:

1_ الجمعيات و الاتحادات:

الجمعية أو الرابطة تعد من بين أهم منظمات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة، وقد تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية ... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معينة مثل الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة ...إلخ، كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية.

للجمعيات دورا مهما في نشأة المجتمع المدني حتى أن البعض يطلق عليها تسمية "جمعيات النفع العام" وهي أكثر أشكال تنظيمات المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية والدفاع عن حقوقهم وحريتهم، إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تعمل من أجل التغيير والتقدم.[1]

. تعريف الجمعيات:

الجمعيات هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين هدفها أسمى من الحصول على ربح مادي.2 وعرفها حسن ملحم بأنها: "**الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي**".3، وتعرف الجمعيات بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني" [4]

ومن بين تعريفاتها في علم الاجتماع تعرف بأنها "**العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يحدث بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات بغرض تحقيق أهداف معينة.**" [5]

---

[1] _ عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص: 73.

[2] –توفيق حسن فرج، محمد يحي مطر، **الأصول العامة للقانون**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 314.

[3] – حسن ملحم، **نظرية الحريات العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 ،ص: 75.

[4] – مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2007 ،ص: 81.

[5] – رياض الشاوي، **الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2005، ص:13.

. خصائص الجمعيات:

- أنها وسيلة لإشباع حاجيات الأفراد بواسطة الأفراد أنفسهم.
- أن الجمعيات غالبا ما تكون ذات تنظيم هرمي بسيط.
- أن التطوع والتبرع يعدان العنصران الأساسيان لعمل الجمعيات.
- أنها ذاتية التسيير وأسلوب عملها يمتاز بالمرونة فهي التي تجد لنفسها النظم والقواعد الإدارية التي تسير عليها في حدود القانون.
- أنها في وجودها وعملها تعتمد على الركائز التالية: الحرية، القانون، التنظيم، الفرد الفاعل، التطوعية، والاستقلالية والشفافية في إدارتها. [1]

. أنواع الجمعيات: تصنف الجمعيات إلى أنواع مختلفة حسب معيار التصنيف من حيث مجال نشاطها الإقليمي تصنف إلى جمعيات محلية و جهوية وجمعيات ذات صبغة وطنية، ومن حيث جنسية مسيريها إلى جمعيات وطنية وجمعيات أجنبية

. الجمعيات المحلية : وهي جمعيات يتفق أعضاؤها المؤسسون على أن تمارس نشاطها على مستوى بلدية أو عدة بلديات أو ولاية، ويكون ذلك موضحا في قانونه الأساسي وتسميتها، تعرض لها المشرع الجزائري في المادة 10 من القانون رقم 31/90، من خلال تحديده للجهة الإدارية المختصة التي يودع لديها تصريح بتأسيس الجمعية حيث نص على أن يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون للجمعية بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة التالية – :والي الولاية المقر للجمعيات التي يهم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة، ونلاحظ أن المشرع أغفل ذكر الجمعيات الولائية، ومن أمثلة الجمعيات المحلية: جمعيات أولياء التلاميذ، جمعيات المساجد...إلخ .

- **الجمعيات الجهوية:** هي جمعيات يشمل نطاقها الإقليمي أكثر من ولاية أي جهة من الوطن محددة في قانونه الأساسي، لم يعرفها المشرع الجزائري وتعرض لها في المادة 10 من القانون رقم 31/90 عندما حدد الجهة التي يودع عندها تصريح تأسيس هذا النوع من الجمعيات وهي وزير الداخلية.

. الجمعيات ذات الصبغة الوطنية: وهي الجمعيات التي يتفق أعضاؤها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على أن تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية ويعتبر هذا النوع الأكثر أهمية في أنواع الجمعيات لأنها تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني .ولأن القانون رقم 31/90 في التشريع الجزائري يسمح لهذا النوع من الجمعيات فقط بالانضمام إلى الجمعيات دولية بشروط حددها المادة 21 منه، وهي:

- الانضمام إلى الجمعيات الدولية التي تناشد نفس أهداف الجمعية الوطنية أو مماثلة لها .
- احترام الأحكام التشريعية التنظيمية المعمول بها.
- موافقة وزير الداخلية على هذا الانضمام.

2 . **اتحادات الجمعيات** : نصت المادة 03 من القانون رقم 31/90 في التشريع الجزائري، على أنه "تعتبر اتحادات الجمعيات واتحاداتها في مفهوم هذا القانون جمعيات ."واتحادات الجمعيات واتحادياتها هي

[1] – سائد كراجة، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح، لبنان ، 2006 ، ص:20 .

تكتلات بين الجمعيات التي تسعى لنفس الهدف أو يكون هدفها مماثلا، والمشرع أخضع هذه التكتلات عند قيامها إلى قانون الجمعيات واعتبرها جمعيات، وتظل الجمعيات المنظمة إلى أي اتحاد محتفظة بشخصيتها المعنوية وأهليتها، ولا يحل الاتحاد محل الجمعيات إنما هو هيئة للتنسيق بينها ويدخل ضمن الاتحادات والاتحاديات الفدراليات والتنسيقيات والاتحاديات الرياضية التي صدر بشأنها مرسوم تنفيذي رقم 405/05 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005 يحدد كيفيات تنظيم اتحاديات رياضية وسيرها والاعتراف لها بالمنفعة العمومية والصالح العام حيث نصت المادة الثانية منه على أن الاتحادية الرياضية الوطنية هي جمعية ذات صبغة وطنية تضم مجموع الرابطات والنوادي المنظمة إليها وتقوم بتنسيق ومراقبة أنشطتها .وتسير بموجب أحكام القانون رقم 30/90 المتعلق بالجمعيات والقانون 10/04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضية، ونصت المادة 03 منه على أن تأسيس الاتحادية يتم على أساس معايير تحدد بقرار من الوزير المكلف بالرياضة[1].

أ. الجمعيات ذات المنفعة العامة: هي جمعيات تحمل بعض الصفات والخصوصيات تجعلها تأخذ مكانة متميزة في السلم الهرمي للجمعيات، فهي تشارك الدولة في إشباع الحاجات العامة بطريقة تجعل منها جمعيات من 1طراز خاص وتحظ بمكانة وعناية متميزة من جانب الدولة .وما يؤخذ على المشرع في هذا الشأن انه رغم أهمية هذا النوع من الجمعيات إلا أنه لم يورد لها تعريفا في القانون رقم 31/90 وذكرها بشكل عرضي خاطف في المادة 34 عند تنظيمه للإجراءات التي تتخذها السلطة العمومية المختصة عند الحل الإداري للجمعية ذات منفعة عمومية .كما أن المشرع أغفل في القانون رقم 31/90 وعلى غرار القانون رقم 15/87 والمرسوم 16/88رقم 2 المؤرخ في 02 فبراير 1988 المحدد لكيفيات تطبيق القانون رقم 15/87 تحديد الإجراءات القانونية التي يجب استيفاؤها من طرف الجمعية لتحصيل الاعتراف بصفة المنفعة العمومية، في حين نجد أن الأمر 79/71 نصت المادة 17 منه على أنه يمكن الاعتراف بالجمعيات بصفة المنفعة العمومية وكذا المرسوم رقم 176/72 المؤرخ في 27 يوليو 1972 المحدد لكيفيات 79/71الأمر تطبيق 3 قد خصص فصلا للجمعيات ذات المنفعة العمومية موضحا بشكل مفصل للإجراءات الواجب استيفاؤها من طرف الجمعية للحصول على اعتراف بصفة المنفعة العمومية. [2]

ب . الجمعيات التي تنشأ بحكم القانون:

الأساس في الجمعيات هو الحرية سواء في التكوين أو ممارسة نشاطها أو الانخراط فيها من قبل الأشخاص، وهذا ما تضمنه قانون 31/90 في المادة 06 في التشريع الجزائري، حيث نصت على أن الجمعية تتكون بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين، وما تضمنته المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لا يجوز إجبار شخص على الانضمام إلى جمعية، لكن نجد أن بعض النصوص القانونية تجبر الأشخاص على إلزامية تكوين جمعيات عند مزاولتهم لبعضا الأنشطة، مثلا في مجال الصيد يلزم القانون رقم 07/04 المؤرخ في 14 غشت 2004 في التشريع الجزائري، المحدد للقواعد المتعلقة بالصيد في مادته 34 منه على إلزامية تأسيس جمعيات صيادين في البلدية الواحدة أو عدة بلديات طبقا للأحكام التشريعية المعمول بها، كما نصت المادة 06 منه على أنه حتى يسمح لكل مواطن جزائري بممارسة الصيد

---

[1] - نفس **المرجع السابق**، ص: 78.

[2] - نفس **المرجع السابق**، ص: 79.

يجب أن تتوفر فيه الصيد منها أن يكون منخرطا في جمعية صيادين، وأيضا ما تضمنه القانون 10/90 الصادر ب 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض حيث نصت المادة 142 منه على أنه يمكن لبنك الجزائر أن ينشئ جمعية للصيرفيين الجزائريين تلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بالانتماء إليها .كما نجد أن القانون رقم 10/04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة المؤرخ في 14 غشت 2004، نص في المادة رقم 15 منه على إجبارية إحداث ضمن مؤسسات التربية والتعليم العالي والتكوين جمعيات رياضية مكلفة بتنشيط الرياضة المدرسية والرياضة الجامعية وكذا في التكوين المهني، أي أن المشرع أصبح يلزم الأشخاص على تأسيس والانخراط في جمعيات في مجالات معينة رغبة منه في تنظيم هذه انشغالات . [1]

ج-الجمعيات الأجنبية : عرفها المشرع في المادة 39 من القانون 31/90 بأنها كل جمعية مهما كان شكلها أو هدفها يوجد مقرها في الخارج أو يكون مقرها داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا أو جزئيا، أي أن المشرع عرفها انطلاقا من معيارين تحقق أحدهما يغني عن البحث عن الآخر، وهما- 1 :قانون رقم 07/04 المتعلق بممارسة الصيد، الجريدة الرسمية، عدد 51 ،الصادرة في 15 غشت، 2004- 2 . قانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 16 الصادرة في 18 أبريل 1990- 3 . قانون رقم 10/04 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الجريدة الرسمية، عدد 52 الصادرة في 18 غشت 2004 .معيار جغرافي: يتمثل في وجود مقر الجمعية في الخارج .معيار شخصي: يتمثل في تسيير الجمعية من قبل أجانب كليا أو جزئيا .نلاحظ أن المشرع قد خصص الباب الرابع من القانون 31/90 لتنظيم الجمعيات الأجنبية وهو نفسه الباب الرابع الموجود في القانون 15/87 ،أي أن التحول السياسي الذي عرفته الجزائر لم يغير من نظرة المشرع وموقفه من الجمعيات الأجنبية، علما أن وزير الداخلية والبيئة أصدر قرارا في 1988/12/25 يتضمن القانون الأساسي النموذجي للجمعيات الأجنبية وهذا لإخضاعها إلى تنظيم يتناسب مع طبيعتها. [2]

أهداف الجمعيات:

أهداف جمعيات الشباب لا يمكنها أن تخالف الآداب العامة والأخلاق الحميدة فهي أهداف تسعى دائما إلى نشر الوعي الفردي والجماعي عن طريق فتح المجال أمام الشباب للتعبير عن رغباتهم والتعرف على العالم الخارجي وصقل المواهب وتطوير المعارف أو المساهمة في التنشئة الاجتماعية وخلق روابط الصداقة بين الشباب.

كما تساهم في التوعية بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للبلاد. و تختلف أهداف الجمعيات حسب نوعيتها أو تخصصها فكل جمعية تحاول الوصول إلى أهدافها عن طريق ممارسة نوع من التخصص الشيء الذي يميزها عن باقي الجمعيات الأخرى وهذا شيء طبيعي يدفع بالجمعيات إلى المنافسة البريئة والاجتهاد والعمل المتواصل. كما أن للجمعيات دور أساسي في تلقين الشباب روابط أخلاقية واجتماعية من خلال إفادتهم بأهدافهم الذاتية وهذا ما تسعى كل جمعية إلى تحقيقه خاصة الجمعيات الثقافية والفنية فهي أيضا تساعد الفرد في نموه الفكري والعقلي حينما تنظم محاضرات وندوات ومناظرات ثقافية فتلبي بذلك حاجات الشباب

---

[1] - **نفس المرجع**، ص: 80.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص:80.

المتعطش للعلم والمعرفة. وكذلك بتحقيق أهدافهم الاجتماعية، فنظام الجمعية وعاداتها تشابه إلى حد ما نظام المجتمع، مما يجعل الأفراد قادرين على الاندماج في المجتمع ونظامه بسهولة ليصبحون أعضاء نافعين يشاركون في التنمية، فالأدوار التي تنهض بها الجمعيات التربوية والثقافية والترفيهية والرياضية والاجتماعية...، ترتكز بالأساس على عملية تأطير الأطفال واليافعين والشباب تأطيرا يساعد على تنشئتهم تنشئة ملائمة لما يحتاجون إليه في حياتهم الاجتماعية عموما وفي حياتهم الخاصة المرتبطة بعلاقاتهم مع وسطهم الأسري والمدرسي أو العملي ومع باقي نسيج علاقاتهم الاجتماعية الأخرى وفيما يلي بعض المجالات التي تحاول الجمعيات التأطير من خلالها1:

*المجال التربوي : تسعى من خلاله إلى تربية الطفل والشاب تربية سليمة وفق قيم ومبادئ المجتمع ويختلف مفهوم التربية حسب اختلاف تصورات القائمين على الجمعيات؛

*المجال الترفيهي :أكثر المجالات استقطابا للشباب والأطفال نظرا لكونه يساعد على تخفيف التوتر الناشئ طيلة الأسبوع

*المجال الثقافي :أحد أهم ركائز العمل الجمعوي من خلاله تبلور الأهداف والرسالة التربوية

*المجال الفني :نعني به الإطار الذي يجمع عدة فنون كالمسرح والموسيقى والغناء أو الإنشاد

*المجال الرياضي :من الأنشطة الناجحة خصوصا بعض الرياضات كرة القدم 2

والجمعية كيف ما كانت نوعية أنشطتها وكيف ما كانت أيضا قوة تأثيرها فهي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تقوم مقام الأسرة التي هي البيئة الأساسية الأولى في تكوين وتنشئة الفرد كما أنها أي الجمعية لا يمكنها أن تعوض دور المؤسسة التعليمية مهما كان تقارب أدوارهما . فمكانتها تبرز من خلال دورها التكميلي في تنشئة الفرد انطلاقا من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها أو التي يمكن لها أن توفرها إضافة إلى الأجواء المتاحة داخلها التي لها أبعاد نفسية ووجدانية واجتماعية المساعدة على تفاعل الطفل واليافع والشاب اجتماعيا وعلى إبراز المواهب وصقل الطاقات التي تأخذ أشكالا متعددة في صورة أنشطة مختلفة ومتنوعة، كما يستطيع الناشئ التمرس على كثير من المسلكيات الإيجابية التي تعمل على ارتقائه الاجتماعي من خلال تحمله المسؤوليات ومساهماته في وضع البرامج ومشاريع الأنشطة وإبداء رأيه فيما يمارس داخل جمعيته وذلك انطلاقا من تدربه على مبادئ الحوار وعلى تقديم النقد الذاتي، وعلى شجاعة المواجهة كل ذلك يكسبه ثقة في نفسه تجعله أكثر إيجابية وأكثر مساهمة في الممارسة الجماعية.

أولا : فالعمل الجمعوي يشتغل في الأوقات الحرة للأفراد، أي الأوقات الخارجة عن الأوقات الإجبارية/الإلزامية الأسرية والمدرسية والعملية/الوظيفية مع العلم أن هذا التوزيع لا يمكن تعميمه بسبب ظهور الوقت الحر الدائم، بالنسبة للشباب المعطل.

---

[1] - مرجع سابق، ص: 316.

[2] -نفس المرجع .

ثانيا : كونه يعتمد على التطوعية في الانضمام وكذلك على التطوعية في المشاركة وللفرد الحق في الانسحاب من النشاط أو من الجماعة في أي وقت شاء إن كان مثلا ذلك لا يلبي حاجياته دون أن يكون لذلك انعكاسات سلبية على حياته داخل الأسرة أو في المدرسة أو في العمل.

ثالثا : كونه يعتمد على الأسلوب الديمقراطي في التسيير وفي التنظيم وفي التعامل ما بين الأعضاء كيفما كانت مواقعهم داخل المجتمع، ومن هذه الأسس الثلاثة يمكننا استخراج ثلاثة مبادئ تؤطر الممارسة الجمعوية وتميزها عن باقي الممارسات التربوية الأخرى وهي: [1]

1- مبدأ الاختيار.

2- مبدأ التطوع.

3- مبدأ المشاركة.

1. مبدأ الاختيار:

لا وجود لعمل جمعوي دون وجود حرية في الاختيار وهي فعل ذاتي يمارسه الفرد من أول لحظة يلج فضاء الجمعية سواء أتاها عن محض إرادته أو بإيعاز من الأولياء أو الأصدقاء أو من الدعاية ووسائل الاتصال أو من باب الفضول، ففي كل الحالات يكون حرا في أن يستمر إن هو وجد ما يرغب فيه أو ما يلبي له حاجاته وإما ينسحب أو ينقطع عن التردد على الجمعيةوعلى أنشطتها ومسألة الحرية في الاختيار لا تتعلق فقط بلحظة الإنضمام إلى الجمعي، بل هي سارية المفعول في كل أنواع وأشكال الممارسة الجمعوية، لأنها تتطور في حالتها الفردية عند الإنضمام لتصير مبدءا عاما يهم علاقة الفرد/العضو مع باقي الأفراد/الأعضاء المكونين للجمعية ومع باقي منتوجها السلوكي العلائقي الداخلي والخارجي ومع منتوجها الأدبي والتنشيطي وهو أمر ذو أهمية في ارتباط العضو بجمعيته، إن الحرية هنا ليست شعارا جافا بل هي ممارسة وتربية وسلوك وحتى في مجالات اختلاف الرؤى ما بين الأعضاء حول قضية من القضايا فإن هذا المبدأ يحفظ لكل حقه في الاختلاف وفي الاعتراض وبما أن العمل هو جماعي، فإن تعريف الاختلافات و التناقضات ليس بحجبها أو كتمانها بل بوضعها في إطارها الحقيقي والتعامل معها على أساس أنها ظاهرة صحية لأي عمل جماعي فلكل جماعة طريقتها الخاصة في تدبير اختلافاتها وتناقضاتها تبعا لطبيعة قوانينها الأساسية والداخلية والتي يكون حولها اتفاق جماعي بعد أن يطلع عليها كل وافد على الجمعية، وفي حالة الاعتراض عليها إن هي كانت غير متماشية وطبيعة الجمعية فيتم تعديلها وتنقيحها حينما تنعقد الأجهزة المقررة للجمعية سواء في دوراتها العادية أو في دورات استثنائية كما هو معمول به في قانون الحريات العامة الخاص بالجمعيات، وأهمية التمرس على الحرية ليس غاية لذاته بل هو أيضا تعود على تحمل مسؤولية الاختيارات التي يأخذها الفرد/العضو بشكل فردي أو بشكل جماعي .وهو عملية رئيسية في تنشئة الفرد/العضو وجعله أكثر إيجابية في قراراته واختياراته مما يساعده على النضج الاجتماعي المطلوب. [2]

---

[1] - **مرجع سابق**، ص: 17.

[2] - ملتقى الموظف الجزائري: منتدى إدارة الجماعات الإقليمية: ملتقى التضامن الاجتماعي والجمعيات، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/22 على الساعة: 22.40، على الموقع التالي:http://www.mouwazaf-dz.com/t33723-topic

2- مبدأ التطوع :

إنه المبدأ الذي يميز العمل الجمعوي عن باقي الأصناف التربوية الأخرى إنطلاقا من مبدأ الحرية في الإختيار تأتي عملية التطوع الموسوم بها العمل الجمعوي بشكل يجعل الفرد/العضو ينخرط في الممارسة الجمعوية بكل تلقائية .والتطوع سلوك ينبع من ذات الفرد ومن ثقافته وحضارته ويترجم في الممارسة الجمعوية من خلال أنشطتها العادية أو الإشاعية والخدماتية وكذلك من خلال طبيعة تسيير وتدبير شؤونها. فالكل متطوع داخل الجمعية، فالمقابل المنتظر هو أن يرى كل متطوع جمعيته تحقق أهدافها ومشاريعها ويكون لها وجود متميز داخل المجتمع الشيء الذي يقوي حس وحب الانتماء إليها.وسلوك التطوع لا يقتصر عند الفرد/العضو فقط على ممارسته الجمعوية بل يشمل كل سلوكاته المجتمعية كبيرها وصغيرها وأينما وجد، لأنه سلوك مدني متميز يجعل الإنسان أكثر اندماجا وأكثر مبادرة من غير لأنه يضع الصالح العام دائما نصب عينيه.

3- مبدأ المشاركة:

فإذا كان مبدأ التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فإن مبدأ المشاركة ينطلق من ضرورة وجود وعي بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ومدققة في الزمان والمكان وفي أهدافها وفي وسائل إنجازها، وهي ليست مشاركة كمية جماهيرية عرضية بل هي مشاركة كيفية ونوعية تفترض وجود التزام بنوعية العمل المطلوب.ولرفع كل لبس فالإلتزام هنا لا يعني أي تضارب مع مبدأ الحرية الذي انطلقنا منه بل هو مؤطر لكل ممارسة جمعوية تكوينية لأنه مبني على وجود وعي مسبق بطبيعة المهام المطلوب إنجازها، وهذا الوعي نابع من طبيعة ثقافية الجمعية ومن طبيعة ثقافة الجمعية ومن طبيعة فلسفة تعاملها الداخلي والخارجي، فليست هي أوامر فوقية تنزل للقاعدة للقيام بها وإنجازها دون حوار أو مناقشة، لأن القصة في العمل الجمعوي ما هي إلا مجموعة أفراد القاعدة تنتخب دوريا لتسيير شؤون الجمعية وهي مرتبطة بمجموعة من الأجهزة التي تسير وتراقب سير الجمعية بمعنى أن الإنفراد في الرأي أو فرض نوع من المعاملات أو الأنشطة لا يمكن أن يحصل إلا إذا كانت الجمعية لا تشتغل طبقا للسلوك الديمقراطي الجمعوي. ففعل المشاركة يأخذ أبعادا كثيرة ومتنوعة يتعدى الفعل الآتي لممارسة الأنشطة لأنه يتصل بتحريك ذات الفرد/العضو وإخراجها من فردانيتها ومن سلبيتها إلى مساهمتها في الفعل الجماعي انطلاقا من الممارسة الجمعوية العادية أو الاستثنائية والخدماتية إلى المشاركة الفعلية في الحركية المجتمعية المساهمة في الفعل المدني العام وخاصة بالنسبة للشباب حيث يتمرسون على المشاركة المدنية التي تجعلهم أكثر إيجابية وتضعهم على سكة تحمل المسؤولية وعلى إثبات نضجهم الاجتماعي.لأن عزوف الشباب عن المشاركة الفعالة في الحركية الاجتماعية إنما يترك المجال فارغا أمام من لهم مصلحة في تغييب أهم شريحة في المجتمع والتي من المفروض أن تكون لها كلمتها في رسم مستقبلها فالتزام الفرد/العضو حينما يقبل على المشاركة في أي فعل أو نشاط، يعني أنه أصبح منتجا وليس مستهلكا لما يقدم له. فحينما يناقش ويبدي رأيه .ويسجل ملاحظاته وتحفظاته أو يعلن اعتراضه يكون يمارس استقلاليته في الرأي وحينما يلتزم بعد ذلك بالقيام بما يطلب منه أو بما هو مسؤول عنه فإنما يظهر على نضجه وإيجابيات على أن هذه التربية الجمعوية بأسسها وبمبادئها إنما هي تربية على الديمقراطية تربية على التعامل مع الآخر وقبوله وتربية على النقد وعلى الحوار وعلى الاعتراف بالخطأ وبتقديم النقد الذاتي وعلى الإيمان بجدية وأهمية العمل الجماعي والتعاون والتنسيق مع الأطراف الأخرى المساهمة في الفعل الاجتماعي باختلاف مشاريعها

وتخصصاتها.ونشير إلى أن الهدف من العمل الجمعوي عند رواده وممارسيه مرتبطة بنشر القيم الأخلاقية وتكوين الشباب وتأهيله للمساهمة في تنمية الوطن وجعله عنصرا فاعلا في مجتمعه متشبعا بروح الوطنية، واعيا بدوره مدركا لمسؤولياته حتى يكون مواطنا صالحا لنفسه ولوطنه[1] .

مميزات الجمعيات عن التنظيمات والتجمعات المشابهة:

تمييز الجمعيات عن النقابات :

يقصد بالنقابة كل جماعة منظمة ومستمرة لأصحاب مهنة معينة تهدف إلى الدفاع عن مصالح أعضائها وتحسين مستواهم الثقافي والاجتماعي والاقتصاد، ويتمثل العمل النقابي على وجه الخصوص في الدفاع عن مصالح العمال والمستخدمين الجماعية والفردية والتكفل بقضاياهم وحل مشاكلهم وتمثيل أعضائها أمام السلطات والتقاضي باسمهم، في حين أن الجمعيات مجال عملها مفتوح.[2]

تمييز الجمعيات عن التعاضديات :

عرف التشريع الجزائري التعاضديات بأنها جمعيات وأنها تؤسس طبقا لأحكام الجمعيات، وتتكون التعاضديات من فئات معينة كالعمال الأجراء في المؤسسات والإدارات والمقاولات والمتقاعدون وأصحاب المعاشات والمجاهدون وأرامل الشهداء .وتهدف التعاضدية إلى تقديم خدمات إلى أعضائها وذوي حقوقهم حسب الشروط والكيفيات والأشكال التي يحددها قانونها الأساسي ومن بين هذه الخدمات :

- الأداءات المرتبطة بالتأمين على المرض.
- الزيادة في المعاشات .
- أداءات في شكل مساعدات وقروض.
- خدمات ذات طابع اجتماعي.
- خدمات في مجال الصحة.
- خدمات في شكل أنشطة ثقافية ورياضية وسياحية.

وبالتالي نخلص إلى أن مجال نشاط التعاضديات والفئات المستفيدة من هذا النشاط محدودة بالمقارنة مع الجمعيات.[3]

---

[1] – ملتقى الموظف الجزائري، مرجع سابق.

[2] – رجب حسن عبد الكريم: **الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007 ، ص: 30.

[3] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. **القانون 33/90 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية**. الجزائر . الجريدة الرسمية . عدد 56. 25 ديسمبر 1990.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية

سوف نتطرق في هدا المطلب إلى مفهوم التنمية المحلية من خلال سردنا لتعريفها لغة ثم تعريفها اصطلاحا فلقد ظهرت العديد من التعريفات للتنمية المحلية و دلك نتيجة لظهور العديد من المصطلحات المتشابهة لها كمصطلح التمدن و التقدم و التطور و التغيير و التحديث وغيرها،من خلال هدا وجب لنا التطرق أيضا إلى البدايات التاريخية للتنمية المحلية ودلك لمحاولة إبراز الفرق بين مفهوم التنمية و المفاهيم الأخرى المشابهة لها .

1-تعريف التنمية المحلية و الفرق بينها و بين المصطلحات المتشابهة:

أ- تعريف التنمية:

لغة: التنمية لغة من النمو أي ارتفاع الشئ من موضعه إلى موضع آخر،مثلا نقول نما المال أي ازداد و كثر.[1]

اصطلاحا: هي روابط مختلفة و متداخلة مع بعضها البعض بأبعادها المتعددة، كالبعد الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الإداري ....الخ . لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955 أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا و اجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي و مبادئه، ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

وخلاصة القول أن التنمية تعني التغييرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التنمية هي كل ما يتعلق بمساعي الدول النامية ،لتضييق فجوة التخلف بينها و بين الدول المتقدمة ،وهي العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[2].

مفهوم التنمية المحلية:

هناك عدة تعاريف توضح مفهوم التنمية المحلية نذكر منها:

أ. التنمية المحلية هي صميم البحث عن كيفية تطوير الأجزاء الأكثر تخلفا في أقاليم الدولة، ويعتبر الريف أكثر المناطق تخلفا، من هنا فان التنمية المحلية تنطبق و تلتقي مع مفهوم التنمية الريفية التي ينظر لها البنك الدولي في إحدى تقاريره المنشورة على أنها :"**عملية متكاملة أو استراتيجية آملة تستهدف تطوير الحياة**

1- بلقاسم العابد : **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية الجزائر**، مذكرة ماستر بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، (غير منشورة)، 2016-2017، ص: 22.

2- عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية :دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية و القانون الدوليحول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة**،الجزائر ،دار الخلدونية ،ص: 40.88

الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي و إنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة و تحسين الخدمات الصحية و التعليمية ووسائل الاتصال و الإسكان" [1]

ب . التنمية المحلية هي السياسات و البرامج التي تتم وفق توجيهات عامة، لإحداث تغيير مقصود مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات في كافة الجوانب.

ج . التنمية المحلية بهذا المعنى تغيير في البنية الاقتصادية و البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي بواسطة جملة من السياسات العامة و البرامج الحكومية، غير أن هذه الخطط و البرامج تتأثر في كثير من الحالات بالعوامل الاجتماعية و السياسية لمنطقة ما، التنمية المحلية ترمي في حقيقة الأمر للقضاء على التهميش للإنسان العادي الذي هو صاحب المصلحة في العملية التنموية، فهي تعمل على تحويل أفراد المجتمع المحلي باتجاه الأفعال الايجابية للتنمية، ورفع درجة الوعي الاجتماعي و الاقتصادي عندهم وهو ما يستوجب إلى جانب قيادة محلية رشيدة ذات كفاءة علمية و تكوين سياسي ،وجود طاقات شبانية واعية و فعالة في آن واحد، بحيث تتمكن من دفع المجتمع المحلي بأسلوب علمي وواقعي نحو المشاركة الجماعية لأهداف التنمية المنشودة، فتعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها "**مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية ،وهدا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وان يكون دلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا**" [2]

من هده التعاريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي للتنمية المحلية بأنها "**عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل ،تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي ،ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا**[3].

ب- الفرق بينها و بين المصطلحات المتشابهة:

كما سبق الذكر من قبل أن هناك مصطلحات تشبه مصطلح التنمية إلى حد كبير حتى أن هناك من يعتبرها مرادفات لها ولهذا بعد تعريفنا للتنمية كان لابد من توضيح الفرق بينها و بين هده المصطلحات:

أ . **التنمية و النمو:** إن اصطلاح النمو يشير إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، أما التنمية فهي عبارة عن زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن و النمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطئ و التحول التدريجي من التخلف إلى حالة التقدم و النمو.

---

[1] - عبد السلام عبد اللاوي: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية دراسة حالة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج** ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية (غير منشورة)،2010-2011، ص:49.

[2] - نفس المرجع، ص 50.

[3] - نفس المرجع السابق، ص ص: 22، 23.

ب . **التنمية والتغيير** :أن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم و الارتقاء و الازدهار ،فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة و متقدمة.

ج . **التنمية و التطور**: أن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من ابسط الأشكال إلى اعقدها.

د . **التنمية و التقدم**: التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة و نهائية بعد حدوث التنمية و التنمية الشاملة .

هـ . **التنمية و التحديث**: كثيرا ما يكون هناك خلط بين التنمية و التحديث،فالتنمية تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا و ثقافيا و روحيا مصحوبا بقرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة[1]

2- التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير"**ادم سميث**" في كتابه " **بحوث حول طبيعة و أسباب ثروة الأمم**" حيث تكلم فيه عن النمو و التطور الاقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغييرات هيكلية، و تقدم تقني و سياسة للتراكم و سياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الاقتصادي و كان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت، خدمة لطبقة البورجوازية الصاعدة و ما إن انتصرت هده الطبقة، و سيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد الغربي قضية التخطيط و التنمية، وحاول البحث عن نموذج للتوازن الساكن و الذي هو في جوهره رفض للتطور و التغيير.

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور مرة أخرى سنة 1944، في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطاني عن التربية الجماهرية وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات و تنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي و الاقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات الأزمة.

يتضح من هذا العرض التاريخي لتطور هذا المفهوم في انجلترا انه نشأ ونما في إطار فكر استعماري، حرص باستمرار على استبعاد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة، كما حرص على تجزئة عملية التنمية يجعلها حركة محلية منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة **1950**، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي في المجتمعات النامية و المتخلفة، وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي:

1- محمد الحبيب سعداوي: **إسهامات الشباب في دعم و ترقية التنمية المحلية من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي** :دراسة حالة بلدية **تقرت مابين سنة 2012-2016**، مذكرة ماستر بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، (غير منشورة)، ص ص: 20-21.

"**العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي ايجابيا في هذه العملية و بالاعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان** " [1]

وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة على أن التعريف الذي صدر عام 1955 تعريف قاصر، الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولا في سنة **1956** و المتضمن: أن تنمية المجتمع تشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، في المجتمعات المحلية و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، و مساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي و يشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:

- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.
- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرات و المساعدات الذاتية و المساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.

وقد صدرت تعريفات أخرى في الدراسات التالية للأمم المتحدة، غير أن تعريف 1956 بقي التعريف الرسمي للمنظمة، ومن أهمها التعريف الذي خلصت إليه دراسة 1963 بعنوان "**تنمية المجتمع و التنمية القومية** " وحاولت هذه الدراسة تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، بأنها العملية التدريجية لتطوير وتنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية ،المالية، الحكومية، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل، وقد حاولت هذه الدراسة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي و التربوي، حيث تشير إلى أنه :"**يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة، بأنها عملية تربوية تنظيمية ذلك أنها في نهاية الأمر مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي، و تشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة و اكتساب المعلومات النافعة و المهارات العلمية ،سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات** "[2]

المطلب الثاني: سمات، أسس، و أبعاد التنمية المحلية:

1- سمات التنمية المحلية: تتصف التنمية المحلية بعدة من السمات من أهمها:

1. التنمية المحلية عملية فرعية وليست عرضية عابرة، فهي تفاعل حركي ديناميكي مستمر و متجدد.

2. التنمية المحلية عملية موجهة و متعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية، بل هي عملية إرادية مخططة.

---

[1]- عبد السلام عبد اللاوي : **مرجع سابق**، ص: 49.

2- نفس المرجع، ص: 50.

3. التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير و التخلص من التخلف و هدا يقتضي وعي و شعور بالرغبة في التخلص من التخلف من قبل المجتمع المدني ككل المحلي و الوطني.

4. التنمية المحلية عامة متكاملة و غير قابلة للتجزئة، و التكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة.[1]

2-أسس التنمية المحلية:

أ- **الأسس المالية** : يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه، ومن الأسس المالية المساعدة على تحقيق التنمية المحلية مايلي: توفير نظام محاسبي كفء، تنظيم رشيد للمعلومات، تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة
إن توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

ب- **الأساس البشري**: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية فدور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين[2]:
- هي أنه غاية التنمية حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- أنه وسيلة لتحقيق التنمية .

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هي تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.

جـ - الأسس التنظيمية: تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة المرافق المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية.

3- أبعاد التنمية المحلية:

أ- **البعد الاقتصادي**: إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد و تحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية الذي يهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منه

---

[1]. **نفس المرجع**، ص ص: 23، 24.

[2]. **المرجع السابق**، ص: 24.

تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشات القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها.

ب- البعد الاجتماعي: وهو بعد تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة ،و الخدمات الاجتماعية مثل :الصحة و التعليم و الإسكان و الضمان الاجتماعي[1].

ج- البعد السياسي: يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية و الدولية، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة و المشاركة و توزيع الأدوار، فلا تكون التنمية ذات الطابع و البعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهدا الأخير لا ليتم إلا اذا توفر فيه الشكل او الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونه لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة او اختيار أعضاء البرلمان، و المجالس التشريعية و المحلية ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها.

د- **البعد الإداري:** يرتبط البعد الإداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف و التطلع إلى مزيد من العطاء و الانجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية و زيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هده الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل و رفع مستوى أدائها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية و بجوانبها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ.[2]

---

[1] . **نفس المرجع**، ص: 25

[2] محمد الحبيب سعداوي: **مرجع سابق**، ص: 26.

المبحث الثالث: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية وإسهاماته في التنمية المحلية

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية

1- علاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية:

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية المحلية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، كان لابد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكا في عملية التنمية المحلية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة أنواع من المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني : [1]

1_ توفير الخدمات: وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيآت الخيرية والمنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود، وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

2_ المساهمة في العملية التنموية: من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الإستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3_ المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي: من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الإستراتيجيات التالية:

_ الرصد والمراقبة، ان حق الإطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للإطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الإطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها.

_ تطوير الأطر القانونية ذات الشأن، حيث أن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة، وبالتالي لابد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية، إضافة إلى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

_ المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.

_ الضغط والمدافعة وكسب التأييد من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين وتأمينها، وللقيام بهذه المهام يستخدم المجتمع المدني الأدوات المتاحة والمعترف بها دوليا من قبل كافة الحكومات بما في ذلك العهود والاتفاقيات

---

[1]- سعيد ياسين موسى، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، الحوار المتمدن _ العدد 2012/3610، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/18، على الساعة 23:10، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880

الدولية التي تكفل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

_ تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

وبالإضافة إلى العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين، وقعت 171 دولة في العام 2000 على إعلان الألفية الإنمائية الثالثة الذي أكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف تأكيدا على الحق في العيش بأمن وسلام، وتحريرهم من العوز من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية والمدنية والثقافية، وأطلق إعلان الألفية "الحرب العالمية" على الفقر والعوز من خلال اعتماد ثمانية أهداف، والتي تعرف بالأهداف الألفية للتنمية وقد ربط إعلان الألفية الانتصار بالحرب على الفقر بتحقيق الأمن والسلام الدوليين والديمقراطية في الحكم عالميا و وطنيا.

كما تضمنت أهداف الألفية ولأول مرة مؤشرات كمية تساعد على قياس التقدم، مع إتاحة المجال لتطوير هذه المؤشرات لتصبح أكثر ملائمة مع الواقع المحلي لكل دولة، ولتحقيق هذه الالتزامات تم تقسيم العمل بين الجهات الفاعلة محليا، أي الحكومات والجهات غير الحكومية في البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة فمن جهة تضمنت الأهداف السبعة الأولى مهام واضحة ومحددة أمام الدول النامية لتحقيقها كتخفيض عدد الفقراء والجياع، وتوفير التعليم للجميع وإزالة التمييز بحق المرأة وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل ومكافحة الأمراض الوبائية والمنتشرة ومعالجة التحديات البيئية، وتضمنت من جهة ثانية لاسيما في الهدف الثامن مهام محددة يقع تحقيقها علة عاتق المجتمع الدولي من خلال اعتماد سياسات دولية للتجارة العادلة وتحسين كمية ونوعية المساعدات الحكومية للتنمية وإعادة النظر بالديون الخارجية التي تنوء تحت عبئها البلدان النامية، بالإضافة إلى توفير فرص لمشاركة الشباب ونقل التكنولوجيا بما في ذلك الأدوية والاتصالات والإلكترونيات الحديثة وغيرها.

فالمجتمع المدني كان شريكا فاعلا في صياغة هذه الأهداف وفي الإشراف على تطبيقها لاحقا وتمكن من فرض دوره الأساسي على المستوى الدولي وفي أكثر من مناسبة، ولكن ولكي يقوم المجتمع المدني على المستوى الوطني بدور فاعل في المشاركة في تحقيق التنمية من خلال الانخراط في رسم سياساتها والمساهمة في تنفيذها وتقييمها، لابد من أن يكون قادرا ومتمكنا.[1]

بما أن موضوع هذا البحث يختص بجمعيات المجتمع المدني سيتم التركيز على آليات تفعيل هذه الجمعيات للمساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية المحلية، الذي طلب توفير العديد من أوجه الرعاية وتشجيع الجمعية بهدف تحقيق تنمية شاملة من خلال الأساليب والوسائل التالية:[2]

_ منح الجمعية حاجاتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية.

_ شمول الجمعية بالإعانات الحكومية، حيث تعتمد الجمعية على الهبات والمساعدات المقدمة من طرف المواطنين من مقاولين وأرباب العمل وبعض الفئات في المجتمع.

---

[1] _ سعيد ياسين موسى، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مرجع سابق.

[2] - احمد ابراهيم ملاوي ،"**اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**"، مجلة :جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 2، جامعة دمشق، 2008، ص: 268.

_ تقديم إعفاءات للجمعية أو تخفيضات سواء من فواتير الكهرباء والماء أو من الضرائب والتعريفة الجمركية فعلى سبيل المثال اضطرت جمعية ناس الخير إلى تغيير مكتبها بسبب عدم القدرة على تسديد مستحقات الإيجار، حيث طلب منها تسديد مسبق سنة كراء ولم تتمكن من ذلك فاضطرت إلى الخروج من المقر الكائن بحي لاسيليس والتوجه إلى مقر جديد ببني ثور بأقل تكلفة.

_ تقديم الدعم الحكومي للجمعيات في مجال توفير الكتب والمعدات والأثاث واللوازم والأجهزة المكتبية.

_ تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل الخيري بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء وتطوير وتوسيع الجمعيات، وهذا نظرا لما تقدمه من دعم لعجلة التنمية من خلال المساهمة في تطوير المجتمع في عدة مجالات كزرع القيم والمبادئ الجيدة القائمة على روح التعاون والتكافل وبالتالي إعداد جيل معطاء يساهم في خدمة المجتمع في شتى المجالات.

_ تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بدور منسق ومتكامل الجوانب من زرع قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعي في نفوس الناشئين منذ مرحلة الطفولة.[1]

وبما أن الكثير من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح. وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثمة خلق فرص عمل لهم وغيرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة. فانه لا بد من تناول مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية في هاذ المطلب ثلاثة جوانب رئيسية هي الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والبيئي.

1- مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية المحلية:

يساهم المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية بشكل كبير ودلك من خلال القيام ببرامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة و رعاية الطفولة و الأمومة وتحسين مستوى الخدمات الصحية الأولية، ينطلق دلك من خلال مكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي ،فالمجتمع المدني يعمل على البحث و جمع إحصائيات المعوزين

[1]- مرجع سابق، ص:268.

وهدا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن ،و العمل على تكريس قيم التضامن في الإعانات الاجتماعية و الصحية وغيرها.و يعمل المجتمع المدني لمكافحة الفقر و التهميش الاجتماعي من خلال الآتي:

1. تدعيم التعليم: من خلال ترسيخ فكرة "التعليم للجميع" حيث يعمل المجتمع المدني من خلال جمعياته و مؤسساته المختلفة على تحقيق هدف التعلم لصالح الجميع.

2. العدالة بين الجنسين: أولت منظمات المجتمع المدني أهمية كبيرة بدور المرأة لكي تقلص من الأفقر من خلال العدالة بين الرجل و المرأة .

3. الاهتمام بصحة الأمهات: حيث تقوم الجمعيات المدنية وبمشاركة الأطباء لتوعية الأم الحامل و كيفية حماية الصحة لان أساس التنمية هو القضاء على الأمراض.

4. توعية أفراد المجتمع: من خلال توعية المواطن بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش الكريم و استغلال كافة الموارد المتاحة.[1]

2- مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية: تتمثل مساهمة المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات:حيث أن للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المحلية و المستدامة فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي،فمن خلال تحمل الشركات لمسؤولياتهم الاجتماعية تستطيع هده الأخيرة تفادي ما يمكن أن يحدث جزاء سعيها وراء تحقيق مصالحها و أرباحها،كذلك تقوم الشركات بإدراج الأهداف الاجتماعية جنبا إلى جنب و بالتوازي مع أهدافها الاقتصادية ما يؤدي إلى تبني معنى أوسع للعائد الذي يعود بالفائدة على كل افراد المجتمع بيئيا واجتماعيا و اقتصاديا،مما أدى إلى دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي و حماية البيئة من التلوث،واعتبار المجتمع المدني رقيب و مشارك أساسي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي .

2. الكفاءة في تقديم الخدمات: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى بتكلفة اقل من الناحية الاقتصادية مما قامت به الحكومة،ولا سيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية و ارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع .اد أن المنظمات الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم و تمويل ،ومنهنا فإنها تحاول تقديم خدمة ممتازة بتكلفة اقل،فضلا عن دلك فان منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.

---

[1] - علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد ابو رزيزة: **المجتمع المدني و دوره في عملية التنمية المحلية**، الجامعة الاسمرية، مذكرة ماجستير منشورة ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016 -2017، ص: 7.

3. تشجيع العمل التطوعي:الذي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام و لفئة الشباب العاطلين عن العمل بشكل خاص حيث تؤكد وجود علاقة طردية موجبة و ارتباطا وثيقا بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما و بين حجم الدخل القومي في دلك الاقتصاد .

3-مساهمة المجتمع المدني في التنمية البيئية المحلية لحماية البيئة:

لقد أصبحت الجهود الذاتية والتطوعية ضرورة مهمة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية ،حيث فرض هدا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية و التحدي في القضايا البيئية ،من خلال زيادة الوعي البيئي و معالجة مشاكل البيئة محليا،ودلك بالقيام بمشاريع و تنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة من البداية، اد لاغ ينحصر دور تنظيمات و جمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في وضع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل الهيئات العامة لان المشاركة هي العمود الفقري لاي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع و الارتقاء به و العمل على تحسين حياة المواطنين اجتماعيا و اقتصاديا.[1]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المجتمع المدني في التنمية المحلية

1- **تحديات قانونية** : حيث أن النصوص القانونية التي تحكم العمل المدني في الكثير من الدول تفرض الكثير من القيود على العمل وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر و استقلال مؤسسات المجتمع المدني ويلاحظ هنا أن موقف الدولة إزاء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني يتسم بعدم الثقة و لذلك تضع العديد من القيود القانونية ،ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هده الجمعيات أو المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها وعليه في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا أي الدولة وهو الأمر الذي يعني انه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقت ما شاء، بل أن النصوص القانونية تؤثر حتى على الفاعلية من ضرورة التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات التي كثيرا ما تفشل قبل أن يتم اعتمادها و هدا لن يسمح لها أن تلعب دورا كبيرا في مجال التنمية المحلية.

2-**تحديات ثقافية:** تتمثل في ضعف ثقافة التطوع ووجود ظاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل أفراد المجتمع في المجتمعات النامية ،وعدم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام و مناهج الدراسة و المؤسسات الدينية في الوقت الذي يجب أن يتعاظم فيه دور المنظمات التطوعية ،فكلما ازدادت ثقافة التطوع أصبح المواطن مدركا لأبعاد العمل المدني و الاجتماعي أتى العمل المدني بنتائج ايجابية و حقيقية ،وان ثقافة التطوع هده تزداد في المجتمعات التي يسيطر عليها النظام القبلي و العشائري[2].

1- المرجع السابق، ص:8.

2. احمد ابراهيم ملاوي : **مرجع سابق**، ص:7.

خلاصة و استنتاجات:

مما سبق عرضه في الفصل الأول بداية من نشأة و تطور وصولا إلى مختلف التعريفات التي وردت بخصوص المجتمع المدني و التنمية المحلية وكذلك بعد التطرق للعلاقة التي تربط المجتمع المدني بالتنمية المحلية تم استنتاج مايلي:

- إن كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية مصطلحين جديدين على المجتمعات و الدول العربية باعتبارهما مصطلحين دو نشأة غربية.

- أن كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية مرا بمراحل تطور تاريخية وصولا إلى ماهما عليه اليوم.

- أن كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية وردت فيهم العديد من التعريفات،تنصب معظمها حول مفهوم شامل لهما و الذي يقضي بان المجتمع المدني هو مجموعة المنظمات و الجمعيات التطوعية التي تهدف إلى تحقيق أهداف عامة بعيدا عن الأهداف الخاصة لأفرادها،أما التنمية المحلية فهي تعني القضاء على كل أنواع التهميش و الفقر و محاولة تحسين المستوى المعيشي للأفراد خاصة في الدول النامية و المناطق الريفية .

- أما بالنسبة للعلاقة بين كل من المجتمع المدني و التنمية المحلية فتظهر من خلال أن لهما نفس الهدف وهو تحقيق المصلحة العامة و النهوض بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .

الفصل الثاني:واقع المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر و إسهامات جمعياته في تحقيق التنمية المحلية

بولاية ورقلة (2012 – 2018)

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر

المبحث الثاني: التعريف بولاية ورقلة و التعريف بالجمعيات النشطة فيها

المبحث الثالث: إسهامات جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة في التنمية المحلية

المبحث الرابع: العوائق و التحديات التي تواجهها جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة

تمهيد

مرت الجزائر بعدة مراحل تاريخية تطور من خلالها المجتمع المدني وذلك منذ سنة 1901م حتى الاستقلال حيث امتازت هذه المرحلة بالسيطرة الاستعمارية للجزائر إذ شملت النواحي السياسية، الاقتصادية الثقافية والاجتماعية، وتليها مرحلة التعددية الحزبية لتخليها عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو التعددية الحزبية وذلك بعد التحرك الذي قامت به مختلف شرائح المجتمع، فعرفت الجزائر خلال الفترات السابقة عدة تغيرات وتحولات في جميع مجالات التنمية المختلفة وذلك لانعدام الأمن والاستقرار في البلاد، حيث شجعت الدولة على تنظيمات وحركات المجتمع المدني في هذا المجال مواكبة لتغيراتها، إذ يظهر خلال العصر الجديد وجود تفاعل كبير بين الدولة والمجتمع المدني في مختلف ميادين التنمية المحلية وكذا الارتقاء والنهوض بالجوانب الخاصة بخدمة المواطن وذلك من خلال ما توفره الدولة من أعمال لضمان راحة المواطن والسعي الدائم والمتواصل الذي يظهر من خلال ما تقوم به الجمعيات في الأحياء والأرياف والمدن من أجل تحسين المستوى المعيشي وذلك بالتكفل بالمعوزين والقاصرين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم في مختلف المناسبات.

ومن خلال تلك التحولات استوجب علينا كباحثين الحديث عليها بصورة مفصلة أكثر في ولاية ورقلة وتطبيق ما تم الحصول عليه من معلومات وبيانات تخص هذا الموضوع من خلال مسيرتنا البحثية، حيث تطرقنا إلى التعريف بولاية ورقلة جغرافيا وذلك من حيث الموقع والمساحة والتضاريس، ثم انتقلنا للحديث عن الولاية سياسيا وإداريا وكذا اقتصاديا بالتوجه إلى المقومات التنموية للولاية، ثم تطرقنا إلى الحديث عن جمعية ناس الخير التي اخترناها كنموذج للمجتمع المدني في ولاية ورقلة بحكم أنها من أبرز الجمعيات نشاطا في مجال التنمية المحلية وتم إبراز دورها في ذلك من خلال أبرز إسهاماتها وكذا المقومات التي تحول دون تقديم تنمية محلية.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر

إن ظهور المجتمع المدني في الجزائر كان نتيجة مشاكل مست جميع الميادين في الجزائر، فأصبحت التنظيمات تؤسس إما لدوافع أيديولوجية، ثقافية وسياسية أو لدوافع اجتماعية خيرية تطوعية، فالمجتمع المدني في الجزائر عرف كذلك اختلالات من حيث طبيعة النشأة وفوضوية التكوين نتيجة الضعف القانوني، هذا لا ينفي وجود فعاليات لها دور هام في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، فبالرغم من تعدد التنظيمات سواءا كانت النقابية الحقوقية و النسائية وغيرها، إلا أن العمل المحلي للمجتمع المدني في الجزائر يبقى مقصورا على الجمعيات فقط كون بعضها له شراكة مع بعض البلديات في الجزائر تأخذ الطابع التوعوي التشاوري وهناك من لها برامج تطوعية تضامنية خيرية، ففي هذا المبحث يتم التطرق إلى واقع المجتمع المدني الجزائري ومساهمته في التنمية.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للحركات الجمعوية في الجزائر:

01- مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر: بدء بأول قانون متعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وهو قانون 01 جويلية 1901 والذي تم إصداره والعمل به في فرنسا قصد إنشاء جمعيات فرنسية تدافع عن الحقوق الجماعية وقد طبق هذا القانون في الجزائر سنة 1904 وفق المرسوم 08 سبتمبر 1904، ولقد عرف قانون الجمعيات الفرنسي الجمعية وفق المادة 01 منه على أنها: اتفاقية بواسطتها يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر عليهم بربح، أما المادة 02 منه فتنص على أن الجمعية يمكن أن تؤسس وفق الشروط التالية :

-أن تكون أهدافها وفق القوانين المعمول بها وأن لا تمس سلامة الإقليم، ووفق هذا القانون تقسم الجمعيات إلى 03 فئات:

أ - الجمعيات الغير معلن عنها: فهذه الجمعيات تنشأ بطريقة غير رسمية ودون إذن أو تسريح من طرف الإدارة الرسمية وبالتالي فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية كونها تنظيم غير قانوني.

ب -الجمعيات المعلن عنها : والتي تؤسس بطريقة قانونية وباحترام الإجراءات المطلوبة إذ تقوم بتقديم طلب رسمي لنشأتها ويكون الطلب كتابيا وفيه تعلن عن أهدافها وأعضائها وتنظيمها...إلخ، ويتم نشرها بعد ذلك في الجريدة الرسمية وفي العقود الإدارية، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها استقبال الهبات وفي العقود الإدارية، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها استقبال الهبات والإعانات بالرغم من كونها رسمية.

ج - الجمعيات ذات النفع العام : فقط الجمعيات المعلن عنها أي الرسمية والقانونية تستطيع أن تتحصل على مثل هذا الاعتراف ولكن بعد القيام بعدة إجراءات إدارية، و وفق المادة 8 من المرسوم 16 أوت 1901 فإن الجمعية التي تتحصل على مثل هذا الاعتراف تمنح الكفاءة الإدارية الكاملة، ويسمح لها بالحصول على الهبات والدعم العمومي واستثماراته، وهي بالتالي تتمتع بالشخصية المعنوية الكاملة.

كما يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي 01 جويلية 1901 المصدر الأساسي لجمل القوانين التي تنظم العمل الجمعوي حتى بعد الاستقلال، إذ امتد العمل به إلى غاية 1971 ، وعليه فالدولة الجزائرية قد ورثت بعد

الاستقلال الأفكار والقوانين الفرنسية والتي تقتضي بوجوب خضوع المجتمع لها والهيمنة عليه لتمارس الدولة الرقابة الكاملة على المجتمع وليس العكس، إضافة إلى ازدواجية الخطاب السياسي بين ما هو موجود في الوثائق الرسمية، وما يقال في الخطابات الرسمية وبين الممارسة الفعلية لهذه الأمور، إذ على سبيل المثال نجد أن دستور 1963 ،قد نص في المادة 19 بحق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع، كما نجد أيضا في المادة 20 من نفس الدستور، الاعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك باستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية، إلا أن هذه القوانين كانت حبرا على ورق بدليل أن هناك جمعية تأسست وفق هذه القوانين وهي جمعية القيم في 09 فيفري 1963 لكن لشدة المضايقات من طرف الدولة أدت في الأخير إلى حلها رسميا في 22 سبتمبر 1963، وحرصا من الدولة من أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها، فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت 1963 والذي ينص: أنه يمنع في كافة التراب الوطني تشكيل تجمع ذات طابع سياسي[1].

وفي سنة 1990 تأسست معظم الجمعيات الجزائرية، وهذا مع صدور القانون الجديد 31-90، الذي فتح أمام الحركة آفاق واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية، وبذلك حصلت على مكاسب حرية التعبير والحركة والتجمع . [2]

02- مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني ما بعد 1977:

تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أومن طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع ، هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وفيما يخص أحداث أكتوبر 1988 م فتعتبر تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات منها-حركة تيزي وزو 198 ، حركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986 - لكنها تميزت بدرجة من الشمولية، وانتهاك لحقوق الإنسان لم تعرفها البلاد منذ استقلالها، دخلت الجزائر أثرها في أزمة حادة زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية، وهو الأمر الذي ترتب عليه انتعاش العمل الجمعوي كتتويج للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في دستور 1989 وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة[3].

القانون 31/90 المسير للجمعيات وتداعياته :

ما يميز الحركة الجمعوية في هذه المرحلة من الناحية القانونية هو صدور القانون 31/90 بتاريخ: 1990/12/04 المنظم والمسير للجمعيات والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية

---

[1]- نادية خلفة: **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق،2003، ص: 42.

[2]- لطيفة بن عاشور، مرجع سابق، ص: 25.

[3]- نفس المرجع، ص: 26.

العمل الجمعوي، حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات و رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس ...وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كماً ونوعاً وبشيء من الشمولية من حيث النوع والانتشار الجغرافي للجمعيات، ويرجع الفضل في ذلك الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في إجراءات التأسيس فالمادة 7 من القانون رقم 90 لسنة 1990 تنص على أن الجمعية من اجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا :

-إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة.

-الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوم من تاريخ الإيداع.

-نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل.

وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة 4 من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء:

-من جنسية أجنبية.

-لا يتمتعون بحقوقهم المدنية.

-إذا كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من اجل التحرر الوطني.

وحتى الإجراءات العقابية التي يمكن أن تتخذ ضد الجمعية أصبحت تحال على الجهات القضائية المختصة فالمادة 33 من نفس القانون تنص على أنه بناء على تحقيق من السلطة العامة المختصة يمكن للقضاء الحكم بتعليق الجمعية وجميع نشاطاتها، و ذلك عندما تمارس الجمعية نشاطات تخالف القوانين النافذة أو الأهداف المحددة لها، كما يمكن لنفس الأسباب حل الجمعية عن طريق القضاء (المادة 35) ولقد تم تأكيد هذه الأحكام بالمادة 05 من القانون و التي تنص على أن الجمعية تعتبر باطلة إذا كانت أهدافها مخالفة للنظام أو الأخلاق العامة، وبشكل عام من الناحية التشريعية يعتبر القانون المنظم والمسير للقطاع الجمعوي ميسر ومشجع لازدهار وتطور الحركة الجمعوية. [1]

لقد شهدت الجمعيات الجزائرية انتشارا واسعا لاسيما في ظل التعددية الحزبية، حيث بلغ عدد الجمعيات المعتمدة بالجزائر أكثر من 70 ألف جمعية وقد أشارت إحدى الدراسات حول الجمعيات إلى أن أكثر من 75 % من الجمعيات الناشطة ظهرت في الفترة الممتدة بين 1990 و 2004.

1 -الجمعيان النقابية:الإتحاد العام الجزائريين (UGTA) :

والذي تأسس سنة 1956، انظم فيما بعد كباقي التنظيمات الجزائرية إلى جبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصر والاستقلال في 05 جويلية 1962 ولقد عان الإتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الاستقلال من جراء السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس آنذا ، فانضم الاتحاد إلى السلطة الجديدة والتي قامت بالتصحيح الثوري بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب اللذان عملا على أن تكون قيادات الإتحاد العام للعمال الجزائريين موالية وخاضعة لهما. [2]

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية. قانون الجمعيات رقم 30/90 المؤرخ في: 04 ديسمبر 1990.

[2] - سعيد بوشيخو: **إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، 1998، ص:143.

– اللجنة الوطنية للإنقاذ: أسسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 1996، تهدف إلى مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد أنظمت إليها منظمات أخرى وبعض منظمات حقوق الإنسان.

النقابة الإسلامية للإنقاذ (sif) والتي تأسست في 30 جوان 1996 والتابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي عمل على خلق قواعد عمالية خاصة به، ولقد ركزت على قطاعات التعليم، الصحة ، النقل، السياحة الاتصالات، وتمكنت هذه النقابة الإسلامية من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بالعديد من الإضرابات. [1]

–المنظمات المهنية: وسميت كذلك لشمولها على أعضاء ينتمون إلى نفس المهنة، منها كونفدرالية إطارات المالية والمحاسبة والتي تأسست في 25 جوان 1998 ونقابة الصحافيين التي تسعى جاهدة منذ تأسيسها إلى حمل الحكومة على تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها والصادر سنة 1990، إضافة إلى هذه النقابات أو المنظمات المهنية نجد نقابة المحامين والأطباء والقضاة والمهندسين واتحادات أرباب العمل، إضافة إلى تأكيد الدستور الجزائري 1996 في المادة 56و 57 بالحق النقابي والمعترف به لكل المواطنين . [2]

ويشير بعض الباحثين إلى أن حيوية التنظيمات المهنية بالإضافة إلى ما سبق ذكره تعود إلى:

– تنامي مشاركات التيارات الإسلامية في الانتخابات.

– ازدياد أعداد المرشحين إذ في السابق كان يحسم وضع الكثير من المقاعد بالتزكية لعدم وجود مرشحين كافيين.

– ازدياد أعداد الناخبين وتضاعفها.

– الإحساس العام داخل الجماعة المهنية بوجود النقابة وذلك من خلال مشروعات كثيرة أخذت بعض النقابات تقدمها منها مشاريع الرعاية الصحية، مشاريع الرعاية الاجتماعية . [3]

وتعتبر النقابات المهنية من أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي الوقت الراهن و يرفع ذلك في جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية وفي جزء آخر إلى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي، و نظرا لما تمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالي ، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها[4] .

2– الجمعيات النسوية :

تم تنظيم المجتمع المدني في جمعيات وطنية أو جهوية، ومن ثم خلق جمعيات تهدف إلى مساعدة دعم وترقية المرأة في كل الميادين وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة في

---

[1]– مهدي جرادات: **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** ،دار أسامة ،عمان، 2006 ، ص : 90.

[2]– هشام عبد الكريم: **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1979–1999** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 92–93.

[3]– أحمد شكر الصبيحي: **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ، ص ص: 32–33.

[4]– منيرة أحمد فخرو: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين** ،إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر و التوزيع ،القاهرة ،ص: 25.25.

22 ماي 1996 وظهرت عدة جمعيات نسوية خاصة بالنساء و الإطارات والنساء المقاولات، والنساء الفلاحات والنساء والتنمية، كما يتواجد في الميدان العديد من الجمعيات التي تعني بشؤون المرأة [1]

لكن هذا لا يعني أن الحركة النسائية قد أكتمل بناؤها وأصبحت واعية تماما بدورها، فهي تحاول دائما فرض اقتراحاتها والعمل على تحقيق مكاسب أكبر خاصة ما يتعلق بموضوع التمثيل أو ما يعرف ب" الكوطا "حتى تستطيع فرض مشاركتها السياسية أكثر وحتى نستطيع القول أن المجتمع المدني حقق نقلة نوعية في الجزائر بإقحام كل العناصر الفاعلة من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه كل الحريات.

3-جمعيات حقوق الإنسان :

صادقت الجزائر على اتفاقات الأمم المتحدة السبع المعنية بحقوق الإنسان وكذا المواثيق الإقليمية، وقد شهدت نشأة عدة منظمات حقوق الإنسان بتنوع اختصاصاتها فبعضها باختصاص عام مثل: "الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان" ، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان "وبعضها متخصص للنهوض بحقوق فئات معينة مثل جمعية نور لحماية حقوق الإنسان " [2]

المطلب الثاني: مجالات تدخل الجمعيات في التنمية المحلية

يعتبر النشاط الجمعوي في المجال التنمية المحلية حصيلة و نتاج العمل في المجال الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي و السياسي، و منه كان لابد من التطرق للعناصر التالية :

أولا: المجال الاجتماعي: يتجلى ذلك من خلال الارتباط الوثيق بين وعي المواطن و بمشروعات التنمية و ازدياد فرص التنمية بالمشاركة الشعبية في التنمية، ذلك لأن قيام الدولة بنشاطات الخدمة الاجتماعية لا يؤدي إلى تراجع عمل الجمعيات لأنه مهما توافرت موارد الدولة، فإنها لا تستطيع لوحدها أن تحقق مصالح و مطالب الأهالي إلا من خلال التنسيق بين الجمعيات كفاعل من فواعل المجتمع المدني و ناطق باسم المجتمع المحلي و ذلك ما يؤدي إلى نجاح أو فشل العمل التطوعي و الجمعوي، فالمناخ الثقافي نمط التفكير و العقلية السائدة و بالتالي نوع العلاقات الاجتماعية التي تؤثر على أعضاء المجتمع ليكون مجتمع قوي و مستقل و مؤثر أو مجتمع هش و نابع تغلب عليه الممارسات التقليدية و السلوكات القبلية و العشائرية التي لا تمتد بصلة إلى الثقافة المدنية و روح التسامح و الاحترام وضعف قيمة العمل و التطوع و روح المبادرة لدى الأفراد في المجتمع، و الثقافة المدنية اللازمة لتفعيل و تطوير المجتمع المدني يتضمن الإيمان بالسلوك التنظيمي و الفكر المؤسسي و هذا يتطلب قيام الأسرة و المدرسة و منظومة الاتصال و الإعلام و المساجد بالدور التوعوي لبلورة ثقافة تتلائم و روح التطوع و الاعتماد على الذات من أجل الصالح العام[3].

---

[1] - أيمن إبراهيم الدسوقي: **المجتمع المدني في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد : 359، 2000، ص: 68.

[2] - لطيفة بن عاشور: **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة 2013-2014، ص: 22.

[3] - عبد الله بوصنوبرة: **الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة االجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011 ،ص 30.

أ- **أنشطة ذات طابع اجتماعي:** تعتبر الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي المجال الخصب لعمل الجمعيات، فيمكن تلخيص الأدوار الاجتماعية الأساسية المستهدفة من قبل الجمعيات في ما يلي :

- **حماية المعوقين:** تولي الجمعيات عناية خاصة بالأشخاص المعوقين باعتبارهم ذوي الاحتياجات الخاصة، و قد نص القانون رقم 02/90 المؤرخ في 08 مايو 2002 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم[1] في مادته الثانية على أن حماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم تشمل كل شخص مهما كان سنه أو جنسه يعاني من إعاقة أو أكثر وراثية أو خلقية أو مكتسبة، تحد من قدراته على ممارسة نشاط أو عدة نشاطات أولية في حياته اليومية الشخصية و الاجتماعية، نتيجة إصابة وظائفه الذهنية أو الحركية أو العضوية أو الحسية، و نصت المادة الرابعة من القانون على تضافر الجهود بين المعوقين و من ينوب عنهم قانونا، و الدولة الجماعات المحلية الإقليمية المؤسسات العمومية و هيئات الضمان الاجتماعي و الجمعيات و الهيئات العمومية و الخاصة و الأشخاص الطبيعيين لتجسيد هذا الالتزام بهدف هذه الحماية إلى :

- الكشف المبكر للإعاقة و الوقاية منها و من مضاعفاتها.

- ضمان العلاج المتخصص، و إعادة التدريب الوظيفي و التكييف لضمان تعليم إجباري و التكوين المهني للأطفال المراهقين.

- توفير الشروط التي تسمح بترقية الأشخاص المعوقين، تطور شخصيتهم لاسيما المتصلة بالرياضة و الترقية و التكييف مع المحيط.

- تشجيع الحركة الجمعوية ذات الطابع الإنساني في مجال حماية المعوقين و ترقيتهم.

ب- **ترقية حقوق المرأة:** تمثل الجمعيات النسوية فضاءا مؤسساتيا في الجزائر يسعى من أجل ترقية و حماية حقوق المرأة الجزائرية، من خلال أنشطة متنوعة من تشجيع تعليم المرأة و القضاء على الأمية و توسيع مشاركة المرأة في مختلف مظاهر الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، و هو ما عبر عنه الرئيس السابق اليمين زروال بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بقوله: الواقع يؤكد بأن المرأة و بفضل العمل الجمعوي استطاعت أن تشكل قوة اقتراح هامة. إذ أن الجمعيات النسائية في الجزائر تعد دون شك من أنشط الجمعيات على الساحة الوطنية، الإجتماعية منها على الخصوص[2]، من أنشطة الجمعيات على المستوى الوطني نذكر:

- الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

---

[1]- :قانون رقم 02/90 المتعلق بحماية االشخاص المعوقين و ترقيتهم، الجريدة الرسمية، عدد 31 ،الصادرة في 14 ماي 2002م.

[2]- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة، فعاليات المتلقي الوطني حول المرأ ة المنعقدة يوم 1998/04/03، ص5.

- الجمعية الوطنية لترقية المرأة و الفتاة [1]

ج- **الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي:** نشاطها موجه بالدرجة الأولى للتكفل بالشرائح الضعيفة في المجتمع، و بالتالي هي تمثل قاعدة لمختلف شرائح المجتمع ، إن الإطار الثقافي الاجتماعي هو الوعاء الشامل الذي يحدد و يوجه الممارسات و الأفعال لأفراد المجتمع ككل بشكل عام، و منه تنبع سلوكات الفاعلين الجمعوين بشكل خاص، لأنه الإطار المرجعي لكل القيم، فإذا كانت هذه القيم تتلائم و المقومات التي تميز المجتمع المدني، فإنه سيقوم بأدواره كلها بشكل أكثر فاعلية و تأثير و لنجاح الإطار الثقافي و الاجتماعي في دعم المجتمع المدني يجب أن يكون مستوى التعليم و الصحة و السكان في درجة لابأس بها، ففي البيئة التي تسودها الأمية و الأمراض لا يمكن توقع وجود مجتمع المدني قوي.

ثانيا: المجال الإقتصادي: يعتبر التطور و النمو الإقتصادي عامل مساعد و داعما أساسيا لنشأة و تطور المجتمع المدني، فالإنطلاقة الأولى له كانت على يد أفراد من الطبقة البورجوازية و الوسطى في أوروبا، و هي طبقة وصلت لتحقيق مستوى إقتصادي و إجتماعي مقبول و كذلك درجة من الرقي الفكري و العلمي، لهذا فكلما زادت التنمية الإقتصادية وتحسنت معيشة المواطنين، كلما زاد إقبالهم على الإهتمام بالشؤون العامة التي يهتم بها المجتمع المدني، وبالتالي تزداد فعاليته ودوره، مما يؤدي إلى نضج سياسي وثقافي وإجتماعي ويخفض من معدلات العنف والجريمة، كما نصت المادة الثانية من القانون 31/90 على أن الهدف من تأسيس الجمعيات هو إشتراك الأشخاص في ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الإجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص، هذه الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات إلى جانب الدولة صاحبة الإختصاص الأصيل في هذا المجال، يمكن إبراز تلخيص الأدوار التي تقوم بها الجمعيات في تلك الأنشطة في النقاط التالي:

دور الجمعيات في الأنشطة الاقتصادية:

أ- **أنشطة ذات طابع مهني:** إن حضور الحركة الجمعوية ساهم في تطوير وترقية عدة قطاعات، فأبرز أنواع هذه الجمعيات هي الجمعيات الفلاحية، حيث يعتبر النشاط الفلاحي من المصادر الحيوية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتندرج تحت هذه الجمعيات: جمعيات مختصة في الإنتاج النباتي، جمعيات مختصة في الإنتاج الحيواني وجمعيات مختلفة النشاط، ومن أنشط الجمعيات في المجال الفلاحي نذكر:

- اتحادية الفلاحين الأحرار للجزائر.
- جمعية التعاون و مساعدة المساكين الفالحين. [1]

[1] - اعتمدت بقرار وزير الداخلية المؤرخ في: 15يوليو 1990، الجريدة الرسمية الصادرة في: 1990/11/28.

نظرا لأهمية هذا القطاع فإن السياسة الاقتصادية للدولة تتجه نحو تطوير و ترقية هذا النشاط من أجل كسب مردوديته في سبيل ذلك، فقد تم تعبئة مختلف الجمعيات المهنية النشيطة في هذا المجال بجانب المجهود العمومي على نحو متناسق و منظم من أجل التكفل المحكم بالمشاكل التي يطرحها هذا القطاع، فدور الجمعيات موجه لتحقيق نوعين من الوظائف: تنظيم نشاطات الصيد البحري و تنمية قطاع الصيد البحري، وفي هذا الصدد يقول روجيه غارودي تسير متطلبات النمو الاقتصادي و التنمية الإنسانية في اتجاه واحد، لأن القدرة على الإبداع تصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني، فالتخلف يؤخر اهتمامات الناس بالحريات و الديمقراطية و المشاركة في الحكم بينهما لأن الحاجات الأساسية للمعيشة تصبح هي أهم الانشغالات للناس، لهذا فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي التي تضم أكبر عدد من تنظيمات المجتمع المدني و الجمعيات. [2]

ثالثا: المجال السياسي: يتمثل أساسا في طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني، بمعنى كيف تنظر المؤسسات الرسمية، و أجهزة الحكومة للجمعيات و للمنظمات غير الحكومية بمختلف أنشطتها و ميادينها، و يتم التعبير عن هذا الإطار الهام ولو نسبيا و نظريا من خلال المواد الدستورية التي تتيح التعددية و حرية التعبير و التنظيم و النقد، بشكل عام تضفي على الحياة السياسة الطابع الديمقراطي، لما للديمقراطية من علاقة عضوية مع المجتمع المدني، إن الإطار السياسي يلعب دورا هاما في فعالية المجتمع المدني و وضع العلاقة بينه و بين الدولة موضع المساواة و الاستقلالية ، من خلال الاعتراف و الاقتناع لدى المسؤولين بالحركة الجمعوية كقوة اقتراح، و مشاركة في الحكم و تعد للسياسات الصحيحة و غيرها، مع وجوب معاملة جميع التنظيمات الجمعوية بمساواة، و إتاحة الفرصة لها للعب دورها العلاجي و الوقائي، دون التمييز على اساس الموالاة للسلطة و تغطية أخطائها.[3]

بعد ماتم التطرق للمجتمع المدني الجزائري ومفهوم الجمعيات في الجزائر بصفة عامة، سيتم التطرق في الجزأ التالي إلى التعريف بولاية ورقلة واهم معالمها وإمكانياتها، بعدها يتم التنقل إلى عينة الدراسة المتمثلة في جمعيتين ناشطتين في الولاية في المجال التنموي هما: جمعية صناع الحياة وجمعية ناس الخير ورقلة، حيث سيتم تحليل إنجازات كل جمعية على حدا بعدما يتم التعريف بها وبأهدافها.

---

[1] - اعتمدت بقرار وزير الدخلية 1990/2/19 في الجريدة الرسمية عدد 27الصادرة في 24يوليو 1990.

[2] - محمد أحمد نايف العكش: **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديوقراطي (الأردن أنموذجا)**، الأردن، دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص12.

[3] - نفس المرجع، ص14.

المبحث الثاني: التعريف بولاية ورقلة و التعريف بجمعياتها النشطة في مجال التنمية اتلمحلية

قبل التطرق لموضوع جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة، وجب علينا التعريف بهذه الأخيرة وأخذ فكرة عن جغرافيتها وامكانياتها الاقتصادية وتقسيمها الإداري.

المطلب الأول: التعريف بولاية ورقلة

1-دراسة جغرافية و اقتصادية:

أ- الموقع:

تقع ولاية ورقلة في الجنوب الشرقي من الدولة الجزائرية، وتغطي مساحة تصل إلى 163.233 كلم2 ، كما تبعد ولاية ورقلة عن العاصمة الجزائرية بنحو 900 كلم، يحدها من الشمال ولايتي الجلفة والوادي، ومن الشرق جمهورية تونس ومن الجنوب ولايتي تمنراست وإليزي ومن الغرب ولاية غرداية، تسمية ورقلة من السكان الأوائل بها وهم بنو الوركلان أو بنو الورجلان، بحيث اشتق إسم ورقلة من ذلك وتعتبر هي عاصمة الواحات قال عنها ابن خلدون أنها باب الصحراء سكنتها قبائل زناتة قبل الفتح الإسلامي. [1]

ب_ **الخصائص الطبيعية لولاية ورقلة :**

تزخر ولاية ورقلة بخصائص طبيعية سمحت لها ببلوغ مركز مهم في الوطن، حيث تعتبر القلب النابض للدولة الجزائرية، نظرا لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني من خلال عدة مجالات أبرزها مجال البترول.

- التضاريس: تحكم موقع ولاية ورقلة بالصحراء الجزائرية في نوعية تضاريسها حيث تتميز بوجود:

_ العرق الشرقي الكبير: وهو بحر من الرمال يرتفع حتى 200 متر ويمتد إلى حوالي ثلثي مساحة الولاية ويظهر بالخصوص في الجنوب والشرق.

_ حوض ورقلة: يقع حوض ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر وهو جزء من المنخفض الصحراوي الكبير يبلغ طوله 30كلم وعرضه يتراوح بين 103 و 150 متر فوق مستوى البحر ويمتد بين هضبتين الأولى تحده من الغرب ارتفاعها 230 متر والثانية من الشرق بارتفاع يناهز 160 متر وهي متصلة برمال العرق الشرقي الكبير.

_ الحمادة: وهي هضبة حصوية تتواجد في قسم كبير من الغرب والجنوب.

_ الوديان: وادي ميه جنوبا و وادي ريغ شمالا.

---

[1] - ورقلة للثقافة و العلوم، مدونة ورقلة للثقافة و العلوم، مدونة علمية ثقافية تهتم بنشر مواضيع ثقافية عامة، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2018/05/22، على الساعة: 23:30، على الموقع التالي: https://ouarglab30.blogspot.com/2014/06/blog-post_3061.html

_ واحة ورقلة: ورقلة واحة رائعة الجمال، تحيط بساتين النخيل بالمدينة القديمة (القصر العتيق)، تعتبر ورقلة هبة وادي مية بفضل مجاريه الباطنية التي توفر مياه جوفية هائلة، وقد عرفت أهمية وادي مية منذ القدم ولعل ابن خلدون كان يقصد وادي مية فيما كتبه: " وينبع مع النهر من فوهته نهر كبير ينحدر ذاهبا إلى بودة ثم بعدها إلى ثمطيت ويسمى لهذا العهد كير، عليه قصورها ثم يمر إلى أن يصب في القفار ويروغ في قفارها ويغور في رمالها، قصر ذات نخل تسمى "واركلان" (تاريخ ابن خلدون ج6 ص212_213).

_ السهول: وهي تظهر في الحدود الغربية للولاية تمتد من الشمال إلى الجنوب.

_ المنخفضات: وهي تتواجد بالخصوص في منطقة وادي ريغ.

- المناخ:

أ_ درجة الحرارة: يسود ولاية ورقلة المناخ الصحراوي الذي يتميز بضعف كمية الأمطار ودرجات الحرارة المرتفعة، مناخ منطقة ورقلة صحراوي جاف ودرجات الحرارة بها مرتفعة صيفا حيث تتجاوز 41° في المتوسط، وتنخفض شتاءا ولاسيما أثناء الليل، فالمناخ هنا قاري يتميز بفوارق حرارية (يومية وفصلية) معتبرة تصل إلى حدود 30° سنويا.

ب_ الأمطار: ظاهرة التساقط في الولاية قليلة وغير منتظمة تتراوح بين 50 ملم إلى 350 ملم سنويا فمناخ ورقلة يتميز بندرة الأمطار وهي كغيرها من المناطق الصحراوية تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي ولكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل فهي واحة بديعة المناظر.

ج_ الرياح الموسمية: الرياح السائدة في الولاية شمالية شرقية وجنوبية شرقية قارة تتجاوز سرعتها أحيانا 26 متر في الثانية الواحدة وتعرف المنطقة هبوب رياح (سيروكو) التي تتصف بالحرارة والجفاف، تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري فيفري وأفريل وتبلغ ذروتها في شهر مارس وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية ويبدأ الجو في التحسن ابتداءا من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الرياح لتصبح شمالية شرقية، وهي معروفة محليا باسم البحري وهي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو لاسيما ليلا، ويرحب سكان ورقلة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج ثمارها. [1]

[1] – مرجع سابق.

3_ دراسة إقتصادية:

تتوفر الولاية على مقومات هامة مكنتها من تبوء مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري، سواء تعلق الأمر بالصناعة خاصة البترولية منها أو الزراعة أو السياحة أو حتى الخدمات التي تعد أفقا تنمويا واعدا تشهده المنطقة مؤخرا.

أ_ الزراعة والقطاع الفلاحي:

إن وفرة المياه بولاية ورقلة مكنتها من انتعاش الفلاحة الصحراوية وعلى رأسها زراعة النخيل التي تشمل 90 بالمئة الموزعة على منطقتي حوض ورقلة و وادي ريغ، حيث تمثل واحات النخيل ثروة وطنية إقتصادية هامة تعتمد أساسا على نظام صرف مياه السقي عبر العديد من القنوات الثانوية والرئيسية ناهيك عن كونها مكسب هام للحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة.

ب_ الصناعة:

ورقلة القلب النابض للإقتصاد الجزائري بفضل حقول الذهب الأسود التي تنتشر عبر بلدياتها خاصة الآبار البترولية بحاسي مسعود، حقول البرمة.

ج_ السياحة:

تعتبر ورقلة جوهرة الواحات وعاصمتها بالنظر للزخم الثقافي والخضاري بالمنطقة. لعل الحضارارت والأحداث التي تعاقبت على منطقة ورقلة قد أكسبتها ميزة سياحية فاصلة بما ظل من الشواهد والآثار والمعالم والتي منها قصر ورقلة (القصبة القديمة) وقصر تماسين وسدراتة وكذلك لالة كريمة وبرج ملالة وقصر سيدي خويلد وقصر تقرت، قبر الملوك وبرج ديفيك وغيرها من المعالم السياحية والتاريخية

كالمتاحف والبحيرات والحمامات والينابيع الطبيعية الإستشفائية، كما تزخر ورقلة بالمرافق السياحية والترفيهية كالفنادق والمطاعم والمخيمات السياحية والوكالات السياحية العمومية والخاصة بها أنها مازالت بعيدة عن التطور السياحي الذي يجعلها رائدة في هذا المجال. [1]

2- التقسيم الإداري لولاية ورقلة:

ولاية ورقلة ولاية عريقة ضبطت تقسيمها الإداري سنة 1984م بمقتضى القانون رقم: 84_09 المؤرخ في:04 فيفري 1984م وهي اليوم تشمل 10 دوائر و 21 بلدية نوجزها في الجدول : [1]

---

[1]- مرجع سابق.

الـــــــدائرة	البـــــــــلدية
ورقلة	ورقلة ـ الرويسات
أنقوسة	أنقوسة
سيدي خويلد	سيدي خويلد ــ عين البيضاء ــ حاسي بن عبد الله
حاسي مسعود	حاسي مسعود
البرمة	البرمة
الحجيرة	الحجيرة ــ العالية
تماسين	تماسين ــ بلدة عمر
تقرت	تقرت ــ النزلة ــ تبسبست ــ الزاوية العابدية
المقارين	المقارين ـ سيدي سليمان
الطيبات	الطيبات ـ بن ناصر ـ منقر

- **هيئات الولاية وهيكلتها:**

للولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي

تشتمل إدارة الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي على مجموعة من الأجهزة والهياكل وهي:

1_الديوان.

2_الكتابة العامة.

3_المفتشية العامة.

4_مديرية الإدارة المحلية.

5_مديرية التقنين والشؤون العامة.

6_ مديرية المواصلات الوطنية السلكية واللاسلكية.

7_مندوبية الأمن.

8_ الدوائر.

4/_ القوانين المنظمة للولاية:

تنظم مختلف شؤون الهيكلة والتسيير المحلي بمجموعة من القوانين نوجزها فيما يلي:

1_ قانون الولاية.

2_ قانون البلدية.

5/_ رؤساء الدوائر:

[1]- نفس المرجع السابق.

تضم ولاية ورقلة عشرة دوائر يشرف عليها رؤساء الدوائر الذين يعملون على مساعدة الوالي، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-215 وذلك بتنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها وقرارات الحكومة وقرارات المجلس الشعبي الولائي وكذلك قرارت مجلس الولاية.

_ ينشط رئيس الدائرة في هذا الإطار وينسق ويراقب أعمال البلديات الملحقة به.

_ يتصرف في الميادين المحددة في المرسوم المذكور أعلاه، حسب شروطها وكذلك في أية مهمة يفوضها إليه الوالي.

_ يتولى رئيس الدائرة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها تحت سلطة الوالي وبتفويض منه على الخصوص ما يأتي:

_ ينشط وينسق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.

_ يصادق على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون والتي يكون موضوعها ما يأتي:

1_ تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية.

2_ المناقصات والصفقات العمومية والمحاضر والإجراءات.

3_ الهبات والوصايا.

_ يوافق على مداولات وقرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل وإنهاء المهام.

_ يسهر زيادة عن ذلك على الإحداث الفعلي والتسيير المنتظم للمصالح المترتبة على ممارسة الصلاحيات المخولة بموجب التنظيم المعمول به للبلديات التي ينشطها.

_ يحث ويشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها وتكون موجهة إلى إنشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية الإحتياجات الأولية للمواطنين وتنفيذ مخطط التنمية المحلية.

يساعد رئيس الدائرة في تنفيذ مهامه كاتب عام ومجلس تقني يتكون من مسؤولي مصالح الدولة الذين يغطي نشاطهم البلديات التي ينشطها. [1]

ولاية ورقلة هي أحد أهم الولايات الجزائرية ، وتقع في جنوب الجزائر، عاصمتها هي مدينة ورقلة وتعتبر ولاية ورقلة من أهم الولايات في البلاد ، لأن آبار البترول والغاز تتواجد فيها بكثرة خاصة في حاسي مسعود وبها أكبر واحة على الاطلاق وهي مدينة توقرت التي سميت بالبهجة نسبة لواحاتها الخضراء، تعتبر مدينة ورقلة قطباً تجاريا و صناعياً هاماً جداً بحيث أنه بها مدينة حاسي مسعود القلب النابض للجزائر وتعتبر مدينة ورقلة مدينة بترولية فعلى مستوى مدينة حاسي مسعود هناك مناطق لإنتاج لتكرير البترول و الغاز الطبيعي ليحول مباشرة للمرافئ الجزائرية للتصدير بالإضافة إلى مراكز إنتاج الكهرباء و الموارد المنجمية المدروسة و السهلة الإستغلال . و كذلك النسيج الصناعي في إطار المؤسسات المتوسطة و الصغيرة كما تحتوي مدينة ورقلة على مناطق نشاط صناعي هامة و موافقة للإستثمار، أما بالنسبة للزراعة و تربية الحيوانات فقد جرت بها تجارب عدة في هذا الميدان و كان جلها ناجح، بحيث إزدهرت بها زراعة الحبوب عن طريق

[1]- نفس المرجع السابق.

الرش المحوري وهذه الطريقة ساعدت كذلك في إنتشار تربية الأبقار الحلوب و بهذا إنتشار أكثر وأكثر للمزارع في هذه المنطقة التي كانت من قبل نسبة الزراعة ضئيلة جداً مقتصرة على شجر النخيل و بعض الزراعة القليلة للخضر أما الآن وبفضل العديد من المستثمرين في هذه المنطقة الذين تحدوا كل الصعاب خاصة مناخ المنطقة الذي يعتبر العائق الكبير بالنسبة لهذا النشاط الهام بحيث أن ورقلة تمتاز بمناخ صحراوي ذا حرارة مرتفعة و قليل الأمطار ومنخفض الرطوبة وهذا مما يؤثر على العديد من الزرعات خاصة الأشجار المثمرة و لكن أسقطت كل هذه التحديات و نجحت بها عدة تجارب في غرس العديد من الأنواع من الأشجار المثمرة، وفي المجال السياحي، يوجد بمدينة ورقلة عدة مناطق سياحية نذكر من بينها القصر القديم و آثار مدينة سدراتة القديمة بالإضافة إلى المتحف البلدي الذي يزخر بالعديد من الآثار التي تمتد من العصر الحجري إلى فترة الإستعمار الفرنسي و هناك سوق كاملة و مجمع للحرف و الصناعات التقليدية المحلية وهذا المجمع به جميع الحرف و الصناعات التقليدية التي إشتهرت بها المنطقة من زرابي و نسيج و فخار وملابس تقليدية بالإضافة إلى المحلات التي تبيع ورود الرمال التي توجد بكثرة في هذه المنطقة وهي عبارة عن حجر يتكون بتجمع حبيبات الرمل مع بعضها البعض لتشكل شكلاً جمالياً رائعاً، وتنقسم الولاية إلى عشرة أقسام إدارية و واحد وعشرون بلدية، أهم هذه البلديات هي: حاسي مسعود، الرويسات، البرمة، الزاوية العابدية، تقرت، سيدي خويلد، حاسي بن عبد الله، أنقوسة ...إلخ. [1]

المطلب الثاني: التعريف بالجمعيات النشطة بولاية ورقلة في مجال التنمية المحلية

1- جمعية صناع الحياة

أ- **تعريف بجمعية صناع الحياة:** يعود تأسيس جمعية صناع الحياة إلى أواخر شهر سبتمبر 2005 بولاية ورقلة ولادة وهي جمعية خيرية تنموية، تعمل على استثمار الطاقات والموارد البشرية لخدمة المجتمع وتنميته، وتوحيد الجهود في سبيل رقي وتقدّم الأمة الإسلامية فكرا وعملا للمساهمة في نهضة الأمة، إذ تتحمّل الجمعية مسؤولية العمل من أجل تطوير الأفراد وتدريبهم للوصول بهم إلى درجة الاقتناع والاعتقاد بضرورة تحمّل المسؤولية كلّ في موقعه والقيام بالعمل الأوّل المسند لهم ألا وهو خلافة الله في الأرض، وبالتخطيط المحكم والإستراتيجية الواضحة وتظافر الجهود النموذج الرائد الذي يقتدى به والتجربة الناجحة وذلك من خلال الالتزام بمبادئ وأخلاقيات العمل الجمعوي التطوعي، والتمسك بخيار التميّز في النشاطات المختلفة للجمعية وذلك من أجل المساهمة في إحداث التغيير في الأفراد الذي يعتبر من بين السبل التي من شأنها المساهمة في نهضة الأمة الإسلامية.

ب- أهداف الجمعية: سطرت الجمعية مجموعة من الأهداف ويمكن اجازها في ما يلي:

-إيجاد جيل فعّال ومؤثر في المجتمع، يعمل على تغيير الواقع الذي يعيشه نحو الأحسن.

-حماية النشء بمحاربة الفراغ وما ينجر عنه من انحرافات وآفات اجتماعية.

---

[1]- آية ياسر النجار، موضوع موسوعة عربية إلكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2018/05/26، على الساعة: 09:40، على الموقع التالي: http://mawdoo3.com/ولاية_ورقلة_الجزائرية

-اكتشاف وصقل المواهب الدفينة وتفجير الطاقات الكامنة بتشجيع الأفكار و المبادرات الفردية وتوجيه الشباب لما هو نافع .

-تنمية القدرات الفكرية والعلمية والمعرفية لدى الأطفال والشباب والتكوين في مختلف الصناعات الحرفية.

-محاربة الأمية عموما، وأمية الحاسوب خصوصا.

-حماية البيئة وتزيين المحيط .

-إقامة منتديات للتوعية الصحية.

-مد جسور الأخوة والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، وإحداث تعارف إيجابي بين النشء .

-إيجاد فرص عمل للشباب.

ج- مبادئ الجمعية:

-الإخلاص: يقصد به إخلاص النية في العمل لوجه الله تعالى.

-الإحسان: أي الإتقان في العمل، والسعي لإنجازه على أحسن وجه.

-الطواعية: تعتمد الجمعية بشكل أساسي على العمل التطوعي والمبادرات الإيجابية دون أي إحراج أو إكراه لأفرادها.

-التنظيم والتعاون: يعمل أعضاء الجمعية يدا واحدة في التنظيم المحكم الذي تقوم عليه الجمعية .

-الالتزام: يلتزم أعضاء الجمعية بالجدية والانضباط في العمل لإحداث التغيير الإيجابي في الحياة.

-التضامن: تتضامن الجمعية مع الفئات المحرومة من المجتمع في حدود إمكانياتها ووسعها[1].

د- مجلة جمعية صناع النجاح:

قامت الجمعية بإصدار مجلة (صناع الحياة) التي تعدّ وسيلة إعلامية تثقيفية دورية تصدر كل أربعة أشهر بمعدل 3 أعداد كل سنة. وعملها يتلخص في محاولة عكس نشاطات وأعمال وأفكار أعضاء و منخرطي جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح لولاية ورقلة خاصة و صناع الحياة عامة.

الهدف العام للمجلة: تغيير واقع المجتمع المعاش بالعمل على فكر أفراده قصد تغيير التفكير السلبي إلى الايجابي.

أهداف المجلة:

-السعي من أجل تكوين وتدريب فرد مسلم مدرك تماماً لمسؤولياته.

- التغطية الإعلامية لنشاطات ومشاريع جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح.

- المساهمة في تفعيل دور المجتمع المدني في تنمية ونهضة المجتمع .

- تشجيع وصقل المواهب وتفجير الطاقات .

-المساهمة في ترقية استعمال اللغة العربية الفصحى.

-تمجيد تاريخ وأبطال الأمة الإسلامية .

---

[1] - مقابلة مع السيدة عيشوش فضيلة، **رئيسة جمعية صناع الحياة ورقلة**، بتاريخ: 19/18 ماي 2018، بمقر الجمعية الكائن بحي سيدي بوغفالة، ورقلة.

-تقديم نموذج متميز عن الإعلام المكتوب.
-تغطية تكلفة المشروع إضافة إلى تحقيق ربح مقبول من أجل الاستمرار.

2- جمعية ناس الخير

أ- تعريف جمعية ناس الخير:

هي جمعية خيرية تنموية تعمل على استثمار الطاقات والموارد البشرية لخدمة المجتمع وتنميته وتوحيد الجهود في سبيل رقي وتقدم المنطقة فكرا وعملا للمساهمة في نهضة ولاية ورقلة، تكون جمعية ناس الخير بفضل الله وعونه أولا، وبالتخطيط المحكم والإستراتيجية الواضحة وتظافر الجهود النموذج الرائد الذي يقتدى به والتجربة الناجحة وذلك من خلال الالتزام بمبادئ وأخلاقيات العمل الجمعوي التطوعي، والتمسك بخيار التميز في النشاطات المختلفة للجمعية وذلك من أجل المساهمة في إحداث التغيير في الأفراد الذي يعتبر من بين السبل التي من شأنها المساهمة في نهضة الولاية، حيث تتحمل الجمعية مسؤولية كل من موقعه والقيام بالأعمال الموكلة إليهم بشكل تطوعي وبنفس طيبة وحب العمل والتفاني فيه.

ب- نشأة وتأسيس الجمعية:

أنشأت جمعية ناس الخير ورقلة سنة 29 ديسمبر 2011، يترأسها السيد "ملوكة ضياء الدين"، أسست هذه الجمعية منذ تأسيسها ستة مشاريع تنموية في عدة مجالات تستهدف مختلف شرائح المجتمع ، فأول عمل تطوعي قامت به الجمعية هو إحياء عيد الطفولة في: 2012/06/01 ثم تنظيم حملات تبرع بالدم الذي صادف اليوم العالمي للتبرع بالدم في: 2012/06/12، وتبرز أهم إنجازاتها حسب تسلسل المشاريع على النحو التالي:

أ_ البرنامج الخيري:

يتم خلال شهر رمضان من كل سنة:

_ تنظيم مائدة رمضان لإفطار المعوزين وعابري السبيل بالمنطقة.

_ توزيع قفة رمضان على العائلات المعوزة.

_ توزيع ألبسة العيد على الأسر المعوزة.

_ وبمناسبة الدخول المدرسي من كل موسم دراسي يتم توزيع الأدوات المدرسية على أبناء الأسر المعوزة.

ج- أهداف الجمعية:

هدف الجمعية الأسمى هو العمل على مساعدة المحتاجين وخلق نشاط خيري بين الناس والإهتمام بالطبقة المحتاجة والفقيرة والمعوزة في المجتمع، ومن بين الأهداف أيضا:

_ إيجاد جيل فعال ومؤثر في المجتمع، يعمل على تغيير الواقع الذي يعيشه نحو الأفضل.

_ المساهمة في إعداد وحماية النشئ بمحاربة الفراغ وما ينجر عنه من انحرافات وآفات اجتماعية.

_ إكتشاف وصقل المواهب الدفينة وتفجير الطاقات الكامنة بتشجيع الأفكار والمبادرات الفردية وتوجيه الشباب لما هو نافع.

_ تنمية القدرات الفكرية والعلمية والمعرفية لدى الأطفال والشباب والتكوين في مختلف الصناعات الحرفية.

_ المساهمة في حماية البيئة وتزيين المحيط.

_ المساهمة في التوعية الصحية.

_ مد جسور الأخوة والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، وإحداث تعارف إيجابي بين النشئ.

4_ مبادئ الجمعية:

_ إخلاص النية في العمل لوجه الله تعالى.

_ الإتقان في العمل بشكل أساسي على العمل التطوعي والسعي لإنجازه على أحسن وجه.

_ تعتمد الجمعية بشكل أساسي على العمل التطوعي والمبادرات الإيجابية دون أي إحراج أو إكراه لأفرادها.

_ يعمل أعضاء الجمعية يدا واحدة في التنظيم المحكم الذي تقوم عليه الجمعية.

_ يلتزم أعضاء الجمعية بالجدية والإنظباط في العمل لإحداث التغيير الإيجابي في الحياة.

_ تتضامن الجمعية مع الفئات المحرومة من المجتمع في حدود إمكانياتها و وسعها.[1]

[1] _ مقابلة مع السيد : جوهري أيوب، **الكاتب العام لجمعية ناس الخير ورقلة**، بتاريخ: 04/03/02 مارس 2018.

المبحث الثالث: اسهامات جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة في التنمية المحلية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى إسهامات كل من جمعية صناع الحياة وجمعية ناس الخير في مجال التنمية المحلية، على اعتبار أن هاتين الجمعيتين هما الأبرز في ولاية ورقلة من حيث النشاط والمشاريع المقدمة حيث تم تخصيص المطلب الأول لجمعية صناع الحياة من خلال التطرق إلى المشاريع التي تبنتها هذه الجمعية وتمكنت من تحقيقها بفضل تظافر الجهود والعزيمة والإصرار المتوفرين في أعضائها وأهم شيء هو الدعم المادي الذي تتلقاه الجمعية طيلة مسيرتها من طرف المحسنين، كذلك الأمر بالنسبة لجمعية ناس الخير التي بدورها أطلقت عدة مشاريع وتمكنت من تحقيقها.

المطلب الأول: إسهامات جمعية صناع الحياة في التنمية المحلية بولاية ورقلة

قامت جمعية صناع الحياة بإطلاق عدة مشاريع منذ تأسيسها، فقد تمكنت من إبرام عدة عقود مع مجموعة من الهيئات الحكومية، نذكر منها مديرية التربية، مديرية الصحة، مديرية التكوين المهني لولاية ورقلة، وذلك بهدف تحقيق تنمية بالولاية مست مجالات مختلفة اقتصادية، إجتماعية، ثقافية، وبيئية فقد استطاعت إخراج سبعة مشاريع إلى أرض الواقع، نذكرها فيما يأتي: و حسب ماصرحت به السيدة: عيشوش فضيلة، رئيسة جمعية صناع الحياة

1- مشاريع الجمعية: منذ تأسيسها أخرجت الجمعية إلى أرض الواقع سبعة مشاريع وهي: (هي مشاريع تنموية وبأهداف مدروسة الهدف الرئيس لها هو خلق جيل معطاءا وجيل سوي إجتماعي خلوق من خلال الخطط والأهداف المرسومة من طرف الجمعية)

1-مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط : حيث أبرمت الجمعية عقد مع مديرية الفلاحة لولاية ورقلة من أجل أن تقوم هذه الأخيرة بإرشاد الجمعية في مجال البستنة والمساحات الخضراء وتوفير الأشجار اللازمة لهذه المهمة وتهيئة كل الظروف من أجل إنجاح هذا المشروع، كما راسلت الجمعية رؤساء المجالس الشعبية البلدية في مجال حماية البيئة، من خلال إعلامهم بحملات النظافة التي تقام على مستوى الأحياء في كل مرة هذا على سبيل المثال.

مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط: هو مشروع تنموي و استثماري يعمل على تحقيق تنمية المجتمع في مجال المحافظة على البيئة وتزيين المحيط الهدف العام للمشروع: المساهمة في حماية البيئة و تزيين المحيط.

الأهداف الفرعية:

إيجاد جيل فعال ومؤثر في المجتمع.
محاولة تغيير أفكار الجيل من أفكار سلبية إلى إيجابية.
تحقيق قفزة نوعية لمواكبة الحضارة.
إرساء القيم الإسلامية في المحافظة على البيئة.

العمل على تهيئة المحيط لضمان بيئة صحية.

خلق روح التنافس بين التلاميذ والمؤسسات التعليمية في المحافظة على المحيط.

2- مشروع ورشات التكوين والانتاج الحرفي:

ورشات التكوين والإنتاج هي فضاء يضم الفئات التي لم تواصل الدراسة والنساء الماكثات في البيت ومن له موهبة في الصناعات التقليدية ويتكون من ثلاث فروع:

1- التكوين .

2- الإنتاج.

3- التسويق .

3-مشروع صانع الحياة:

وهو مشروع تدريبي تكويني تربوي، يهدف أساساً إلى تهيئة جيل قادر على قيادة الأمة من خلال تدريبه على التفكير الإيجابي ومختلف المهارات الإدارية كالتخطيط والتنظيم، وتحمل المسؤوليات، ومكابدة الصعاب ويعتمد من أجل تحقيق ذلك على مناهج تربوية، وبرامج تدريبية في الإعداد الذي يتسم بالتكامل التوازن والشمولية.

الهدف العام : يهدف مشروع صانع الحياة إلى إنشاء شركة تدريبية تخضع للمعايير العالمية في التدريب، تستهدف جميع المراحل العمرية من خلال برنامج تدريبي يشمل جميع مجالات الحياة :

_ إعداد الأطفال للحياة المدرسية .

_ إعداد فئة من الأطفال المدربة و المتكونة والتي تحمل المشعل من بعدنا .

_ إعداد وردف سوق التدريب بأفراد مهيئين للقيادة وتحمل المسؤوليات.

مراحل انجاز المشروع :

يتم إنجاز المشروع وفق المراحل الآتية:

-مرحلة بعيدة المدى (رياض الأطفال): يهدف إلى تربية النشء تربية صحيحة من خلال برنامج تربوي موضوع من طرف متخصصين

-مرحلة متوسطة المدى (بيت الطفولة): فضاء طفولي متميز يهدف إلى تدريب الأطفال وبرمجتهم برمجة ايجابية.

-مرحلة قريبة المدى (منتدى التغيير): يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية لمواكبة الحضارة و ذلك ببناء المهارات الشخصية والتقنية من خلال التدريب على أرفع مستوى.

5-مشروع المجلس الصحي:

هيئة تضمّ مجموعة ممثلين عن المديريات الولائية والبلديات وبعض الجمعيات النشطة في مجال الصحة، كما يضمّ أعضاء أحرارا من مختلف أسلاك الصحة : أطباء، صيادلة، تقنيين، ممرضين،....الخ.

الهدف العام للمشروع: التوعية الصحية.

الأهداف الفرعية:

- تحليل الوضع الصحي لمنطقة الواحات.

-مناقشة مشاريع تطوير و ترقية الصحة في المنطقة.

-إصدار النشريات التوعوية و الإحصائية الخاصة بالصحة في منطقة الواحات.

6-مشروع "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره"

مشروع خيري يمسّ جميع شرائح المجتمع المعوزة و المحتاجة، و يقدّم المساعدات قدر المستطاع في شتى المجالات

الهدف العام للمشروع: إيقاظ بذور الخير لدى أفراد المجتمع.

الأهداف الفرعية

-توطيد العلاقات الاجتماعية.

-توصيل المساعدات لمن يحتاجها.

-تحسيس الميسورين لمساعدة المحتاجين.

- غرس خصلة الإيثار بين أفراد المجتمع.

-إيجاد مشاريع استثمارية للعائلات المحتاجة

-مشروع "آفاق للإعلام والتنمية :"

الهدف العام: محو أمية الحاسوب .

عقود الشراكة التي عقدتها الجمعية

*في إطار مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط:

-عقد شراكة مع رئيس المجاس الشعبي البلدي لبلدية الرويسات.

-عقد شراكة مع مدير التربية لولاية ورقلة.

-عقد شراكة مع مدير الجزائرية للمياه -وحدة ورقلة -

*في إطار المجلس الصحي:

-عقد شراكة مع مدير المستشفى الولائي "محمد بضياف."

•في إطار مشروع ورشات التكوين والانتاج الحرفي:

-عقد شراكة مع مدير التكوين المهني "سليماني محمد" ببلدية عين البيضاء -ورقلة -

التقرير الأدبي:

بعدما تم بعون الله اعتماد جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح بورقلة بتاريخ: 03/09/2005سطرت الجمعية برنامجها تضامنيا خيريا لفائدة الفئات المعوزة للفئات الهشة ومحاولة إنقاضها من الضياع والحرمان والفقر حيث تتجلى مختلف التدخلات التي قامت بها الجمعية فيما يلي:

3- *العملية التضامنية شهر رمضان المعظم لسنة 2017:

مشروع قفة رمضان:

التحضير لمشروع قفة رمضان أياما قبل حلول الشهر الفضيل وذلك بتشكيل لجان تعمل على فرز ملفات

العائلات المعوزة التي أودعت على مستوى الجمعية لإجراء تحقيقات حول الحالة الإجتماعية للتأكد من مدى أحقية الاستفادة من القفة بعدها تم فرز الملفات التي أرتأت الجمعية أنها تستحق فعلا المساعدة

مشروع مطعم رمضان الكريم:

بمناسبة شهر رمضان المعظم تم فتح مطعم بالقرب من مقر الجمعية لإطعام الفقراء والمحتاجين وعابري السبيل على مستوى مدينة ورقلة وتم جمع العديد من التبرعات والهبات من طرف المحسنين وأعضاء الجمعية وتم توزيع الوجبات

مشروع الختان الجماعي:

تم تنظيم عملية ختان جماعي لفائدة أطفال العائلات المعوزة والفقيرة حيث بلغ عدد الأطفال الذين سجلوا بالجمعية 50 طفلا تتراوح أعمارهم بين 9 أشهر إلى 8 سنوات وتم تختين 80 طفلا أي 30 طفل غير مسجل وتمت العملية بالمركز الثقافي بـ: سكرة وتم توزيع الهدايا لكل الأطفال الذين شملتهم عملية الختان تحت جناح الجمعية.

عيد الفطر المبارك لسنة 2017:

بمناسبة عيد الفطر المبارك قامت الجمعية بتجميع 1000 قطعة قديمة و 300 قطعة جديدة وتم توزيعها عل الأسر المحتاجة والمعوزة.

إضافة إلى زيارة المستشفى وكانت في اليوم الثاني من العيد حيث تمت الزيارة في غضون الساعة 14:30 د، مع اصطحاب هدايا لجميع الأطفال الموجودين في قسم الطفولة المسعفة.

زيارة تفقدية:

لأربع عائلات تعيش تحت سقف الفقر والحرمان حيث لا تتوفر على أدنى شروط المعيشة، بهذا الصدد تكلفت الجمعية بهاته العائلات وقامت بزيارة تفقدية للتحقيق في شأنها وبعد المعاينة وتحديد عدد الأفراد المكون للأسر قامت الجمعية بتجهيز متطلبات المعيشة من مأكل وملبس و أفرشة ووضعت تحت تصرفهم أيام قلائل بعد المعاينة ودراسة الحالة.

فتح ورشة لتكوين البنات:

في مختلف الحرف اليدوية كالخياطة والحلاقة والطرز وصنع الحلويات تحت إشراف حرفيات متخرجات من مراكز التكوين يمتلكن خبرة وتجربة في الميدان، حيث أقيم معرض في شهر رمضان بالمناسبة للتعريف أكثر بالجمعية ونشاطاته خاص بالحرف التقليدية نذكر منها على سبيل المثال بعض الملابس المنجزة من قبل الحرفيات و الأفرشة وبعض التحف المصنوعة يدويا بأنامل هؤلاء الشباب المتطلع إلى المستقبل إضافة إلى الحلويات المنجزة من تقليدية وجديدة.

تحصلت السيدة عيشوش فضيلة رئيسة جمعية صناع الحياة على جائزة راشد للإبداع العائلي كشخصية العام الاجتماعية في 2012 وقلدت على إثرها بدكتوراه فخرية في الإنجاز الاجتماعي، حيث كانت تتويجا لمجهود السنوات واعترافا بالإنجازات والمشاريع الكثيرة التي تسعى في مجملها إلى فتح فضاءات لجميع الفئات الشبانية

وإيجاد جيل فعال ومؤثر في المجتمع يغير الواقع نحو الأفضل، وتقديم يد العون إلى المرأة بفتح آفاق التكوين في مجالات عدة تخص النساء الماكثات بالبيوت كالخياطة والطرز، الطبخ والحلاقة وتحفيظ القرآن الكريم الذي يلقى إقبالا كبيرا من طرف شرائح المجتمع، خاصة من النساء المسنات،وإلى مختلف الفئات الشبانية والأطفال ضمن مشروع أكاديمية جيل الأمة ومنتدى صناع الغد[1].

المطلب الثاني: إسهامات جمعية ناس الخير في التنمية المحلية بولاية ورقلة

قامت جمعية ناس الخير هي الأخرى بعدة مشاريع على أرض الواقع أسهمت في تحقيق تنمية محلية بولاية ورقلة، بشكل واضح وملموس حيث أسهمت في العديد من الإصلاحات وذلك من خلال المشاريع التي اتخذتها على عاتقها في سبيل تحقيق أفضل النتائج، وهذا ما تم التطرق إليه من خلال ذكر هذه البرامج، على حسب تصريح السيد: جوهري أيوب، الأمين العام لجمعية ناس الخير ورقلة:

أ_ **مشروع الثقافة البيئية:** مشروع تنموي يعمل على تحقيق مكاسب في مجال المحافظة على البيئة وتزيين المحيط والهدف العام للمشروع المساهمة في حماية البيئة فقد قامت الجمعية بإطلاق مشروع المساحات الخضراء في بعض الأحياء ونجحت في ذلك بشكل ملاحظ، فالهدف من هذا العمل هو تحقيق قفزة نوعية لمواكبة الحضارة والعمل على تهيئة المحيط لضمان بيئة صحية للمواطنين وللمجتمع ككل.

ب_ **مشروع التكوين والإنتاج:** وهو فضاء يضم الفئات التي لم تواصل الدراسة والنساء الماكثات في البيت ومن له موهبة في الصناعات التقليدية، حيث تعتمد الجمعية على تكوين وتعليم هذه الفئات وذلك بتخصيص دورات لهم بالتنسيق مع حرفيين في المجالات المختلفة وتتوج هذه الفئات في الأخير بشهادات تمكنهم من ولوج عالم الشغل، كذلك تعتمد الجمعية على الإنتاج والتسويق وذلك بعدما تحصلت على كفاءات مختلفة في الصناعات التقليدية المختلفة تقوم الجمعية بالتنسيق مع المصالح المختصة بإنتاج وتسويق المنتجات بإقامة معارض وكل هذا لتطوير الأداء وتشجيع الحرفيين كل في مجاله.

ج_ **مشروع أكاديمية جيل الأمة:** مشروع تدريبي يرتكز على إعداد قيادات منذ الصغر، هدفه العام هو إيجاد جيل قيادي يتسم بالشخصية السوية غير المعقدة والغير متطرفة ولا المترخصة، تصب إهتمامه في نهضة الأمة، تصب إهتمامها على تربية النشئ على التفكير الإيجابي الشمولي، تعزيز القيم والمبادئ الإسلامية في نفوس الجيل، غرس ثقافة العمل الجمعوي والتطوعي في نفوس الجيل ومساعدة الأطفال على كشف ذواتهم وقدراتهم وتطويرها وصقلها.

د_ **مشروع المجلس الصحي:** هيئة تضم ممثلين عن المديريات الولائية والبلديات وبعض الجمعيات النشطة في مجال الصحة، كما يضم أعضاء من مختلف أسلاك الصحة، أطباء، صيادلة، تقنيين، ممرضين ...إلخ، والهدف العام للمشروع هو المساهمة في التوعية الصحية للمنطقة، كما تعمل الجمعية على إصدار النشريات

[1]- مقابلة مع السيدة عيشوش فضيلة، **رئيسة جمعية صناع الحياة ورقلة**، بتاريخ: 19/18 ماي 2018، بمقر الجمعية الكائن بحي سيدي بوغفالة، ورقلة.

التوعوية والإحصائية الخاصة بالصحة في ولاية ورقلة وتقديم خدمات استشفائية متنوعة للمرضى من الأسر المعوزة.

هـ_مشروع صناع الإعلام والاتصال: هدفه العام المساهمة في صناعة إعلام هادف وينقسم إلى قسمين: قسم الخدمات ويضم فضاء الإنترانت، التدريب التقني، التغطية الإعلامية، البرمجة والتصميم، الصيانة والشبكات أما القسم الثاني فهو قسم الإنتاج يضم موقع ناس الخير ورقلة و ورشة الميلتيديا. إضافة إلى هذه المشاريع نجد العمل الخيري الموسمي المتمثل في موائد رضان وكسوة العيد وأضاحي العيد ومستلزمات الدخول الاجتماعي كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك سابقا.

فأكثر مجال تنشط فيه جمعية ناس الخير هو المجال الاجتماعي وذلك يعود لكثرة المشاكل الموجودة داخل المجتمع مما يستدعي تأسيس مثل هذه الجمعيات للوصول إلى حلول والنهوض بالمجتمع إلى أرقى المستويات ثم يليها النشاط الثقافي الذي تقوم به هذه الجمعية وذلك بوضع برامج ثقافية لتثقيف المجتمع كالحرف التقليدية لحماية هذا التراث القيم.[1]

[1] _ مقابلة السيد: جوهري أيوب، **الأمين العام** لجمعية ناس الخير ورقلة.

المبحث الرابع: إحصائيات حول اسهامات جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة و العوائق التي تواجهها في مجال التنمية المحلية

هنا سيتم التطرق إلى أهم الإحصائيات المتحصل عليها في المجال التنموي لكل من جمعية صناع الحياة وجمعية ناس الخير لولاية ورقلة وهذا من خلال الأهداف والمشاريع التي رسمتها الجمعيتين، فلقد تمكنتا من تحقيق جل ما تم التخطيط له، وهذا بسبب تظافر الجهود والعزيمة والإصرار لأعضاء الجمعيتين، إذ تم وضع نصب الأعين السير بالولاية للأفضل بدون التفكير في الأرباح والمكاسب المادية، فنتج عن هذا الإصرار والعزيمة وقوة الإرادة تحقيق نتائج ملموسة ومرضية.

المطلب الاول: احصائيات حول اسهامات جمعيات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية بولاية ورقلة

1- احصائيات حول اسهامات جمعية صناع الحياة:

تعتبر جمعية صناع الحياة ورقلة من أنشط الجمعيات في الولاية من جانب النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها طيلة السنة فقد حققت عدة إنجازات وهذا ما توضحه بعض الإحصائيات :

- مائدة رمضان 2015 بمعدل 130 وجبة في اليوم، 2016 بمعدل 170 وجبة في اليوم و 2017 بمعدل 170 وجبة في اليوم .

-توزيع قفة رمضان 2016 (220 قفة)، و2017 (135 قفة) و 2018(60 قفة).

-ختان جماعي لفائدة 80 طفل من عائلات معوزة وفقيرة.

-تنظيم حفل اختتان لفائدة 42 طفلا معوزا بالتنسيق مع الخلية الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في ليلة 25 رمضان 2017.

-توزيع 300 قطعة جديدة على الأسر المحتاجة و المعوزة بمناسبة عيد الفطر 2015 . و465 قطعة جديدة بمناسبة عيد الفطر 2016و 850 قطعة بمناسبة عيد الفطر 2017.

-توزيع الألبسة المستعملة بشكل يومي بمعدل 6000 قطعة في السنة.

-زيارة تفقدية لأربع عائلات معوزة و تجهيزهم بمتطلبات المعيشة من مأكل وملبس و أفرشة.

-توزيع الألبسة المستعملة يوميا 4500 قطعة في السنة.

-الاحتفال باليوم العالمي للمعاق الموافق لـ 14 مارس من كل سنة و توزيع طواقم رياضية على فريق كرة السلة للمعاقين.

-زيارات المستشفى بمناسبة عيد الأضحى المبارك في كل سنة ،وزيارة براعم بيت الطفولة لقسم الطفولة المسعفة، وزيارات لفئة المعاقين و فئة الأحداث.

-توزيع 44 بطانية على 22 عائلة محتاجة في كل سنة.

-توزيع محافظ مرفقة بأدوات مدرسية بمناسبة الدخول المدرسي 2017 . 2018 م .

-تكوين 75 طفل في أقسام الروضة.

-تكوين 80 طفل في بيت الطفولة.

-تنظيم دروس الدعم و التهيئة النفسية لتحضير التلاميذ و الطلبة للامتحانات الرسمية.

-تنظيم دورات في الإرشاد الأسري كل سنة.

-تنظيم دورات تكوينية لمربيات الروضة.

-إنشاء فرقة صناع الحياة للإنشاد.

-مشروع البديل: تبديل أشرطة و أقراص CD غنائية بأخرى خاصة بالدروس و الأناشيد و توزيع كتب و مطويات دينية.

-جلسات تكوينية مستمرة لأعضاء بيت الطفولة.

-إقامة معرضي ومهرجاني بيت الطفولة.

-تنظيم زيارات وخرجات ميدانية لأطفال الروضة وبيت الطفولة .

-تنظيم أمسيات في التنمية البشرية، و دورة تدريبية للأعضاء.

-إحياء مناسبات ثقافية، مثل ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك 2017 وذكرى اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر من كل سنة.

-إصدار مجلة تثقيفية كل أربعة أشهر

-انجاز مكتبة.

-تصميم وإطلاق موقع مرفق بمنتدى، مع حجز نطاق سعته 1 جيغا و حجز اسم نطاق.

-إنجاز 10 روبورتاجات تلخص مختلف نشاطات اللجان.

-التكوين في كل من: الحلاقة والخياطة والحلويات والرسم على القماش.

-إقامة معرض الحرف كل سنة وتوزيع شهادات التخرج و الجوائز على المتربصات في مختلف فروع التكوين.

- شهر ماي من كل سنة التحضير لحملة تحسيسية لمكافحة التسمم العقربي وإصدار المطوية .

- حملات التبرع بالدم.

-إتمام المرحلة التحضيرية من مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط والتي شملت:

*تحضير الإعلانات و المطويات للمشروع.

*إعداد الحصص المبرمجة للمدارس من دروس في التوعية البيئية ، وأمسيات في التنمية البشرية من طرف أساتذة في العلوم الطبيعية ،و مدربين محترفين في التنمية البشرية.

-إتمام المرحلة الثانية من مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط والتي تضمنت:

*تنظيم حملات التوعية والتي تتضمن:

*أمسيات في التنمية البشرية

*دروس في العلوم الطبيعية

*دروس في البستنة وتزيين المساحات الخضراء.

*تصوير وتصميم المساحات المخصصة للزراعة.

*هيكلة خلايا حماة البيئة حيث تتكون الخلية الواحدة من 10 تلاميذ ينتخبون منهم رئيسا،و نائبا ،وكاتبا يكلف بكتابة التقارير الخاصة بنشاط الخلية التي تحمل اسم نبات ما.

*انجاز معارض خاصة بالبيئة على مستوى جميع المؤسسات المشاركة في المشروع تتضمن إبداعات وانجازات خلايا حماة البيئة من رسومات، أشغال يدوية، نباتات ، وإبداعات أدبية.

-تشجير 38 مؤسسة تربوية في إطار المرحلة الثالثة من مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط.

صدى التجربة:

لقد لاقت تجربة الجمعية صدى كبيرا وواسعا على مختلف الأصعدة، بداية من الاعتراف بأنها تجربة رائدة وناجحة يقتدى بها، وهذا ما ذكر في توصيات كل من: ملتقى صناع الحياة الجزائر المنعقد بمدينة المنيعة والأيام الإعلامية للجمعية والتي تمّ فيها تبني التجربة من طرف جمعية صناع الحياة تمنراست وكذلك الأيام الإعلامية للجمعية بمدينة القنطرة بعدما وجهت لها دعوة من طرف الكشافة الجزائرية فوج الوحدة بسكرة وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد قامت جمعية صناع الحياة بولاية الوادي بعد حصولها على الاعتماد بزيارة جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح ورقلة للاستفادة من خبراتها، ولتبني مشروعها البيئي "غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط". هذا ناهيك عن استجابة أفراد المجتمع وتفاعلهم مع مشاريع الجمعية واستبشارهم بها خيرا. [1]

2- إحصائيات حول إسهامات جمعية صناع الحياة

تعتبر جمعية ناس الخير ورقلة من أبرز الجمعيات نشاطا في الولاية من جانب النشاطات الإجتماعية التي تقوم بها طيلة السنة فقد تم الحصول على بعض الإحصائيات التي توضح ذلك:

1- التكفل بإطعام المعوزين وعابري السبيل في كل رمضان من سنة 2012 إلى يومنا هذا بمعدل 120 شخص يوميا طيلة شهر رمضان من كل سنة، فيشهد المكتب عدة تحضيرات تسبق الشهر الفضيل بداية بإحصاء العائلات الفقيرة وكذا تقييم عدد عابري السبيل من خلال المعطيات المتاحة وبعدها تقوم الجمعية بإعداد إعلانات وتوزيعها عبر الولاية وكذا إعلانات على شبكات التواصل الإجتماعي لأجل جمع التبرعات، إذ تملك الجمعية حساب بريدي يرفق بالإعلانات لأجل استقبال الإعانات وكذلك تخصص مقر لجمع التبرعات العينية.

2- التكفل بإعانة بين 20 و 30 عائلة كل سنة من جانب الدخول المدرسي بتوفير مستلزمات الدراسة من كتب وأدوات مدرسية ومآزر.

3- التكفل بـ 20 إلى 30 عائلة من العائلات المعوزة في مواسم الأعياد: في عيد الفطر تقوم باقتناء ملابس العيد للأطفال العائلات المعوزة، وفي عيد الأضحى تقوم باقتناء أضاحي العيد لكل عائلة من هذه العائلات، وطبعا كلها بفضل تبرعات المواطنين ورجال الأعمال والمقاولين.

4- إقامة مهرجانات مثل: مهرجان عيد الطفولة في 01 جوان من كل سنة، حيث تقوم الجمعية بتقديم طلب إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية ورقلة من أجل منح الجمعية مكان عام للقيام بأنشطة بمناسبة عيد الطفولة كمسرح الهواء الطلق، فتقوم الجمعية باستدعاء مهرجين وتنظيم المسرح ليتواكب مع هذه

[1] _ مقابلة السيد: جوهري أيوب، **الأمين العام** لجمعية ناس الخير ورقلة.

التظاهرة وتقوم بإطلاق إعلانات من أجل جلب أطفال المنطقة للترويح عن أنفسهم في هذه المناسبة السنوية.

5- القيام بحملات التبرع بالدم بمناسبة اليوم العالمي للتبرع بالدم 12 جوان من كل سنة، فتقوم بإطلاق الإعلانات لاستقطاب أكبر عدد من المتطوعين، ولاقت الجمعية صدى واسع بهذه المناسبة من طرف المواطنين، كما تقوم بحملات تبرع في حال وجود حالات إنسانية في المستشفيات وقد نجحت في إنقاذ العديد من الأرواح بسببها.

6- القيام بزيارات لمركز مرضى السرطان من أجل التخفيف عن المرضى برفع معنوياتهم وتقديم بعض الأكلات التقليدية لهم والإستماع إلى انشغالاتهم، فهذه الزيارات تكون دورية بدون مناسبات.

7- القيام بزيارات لمركز الطفولة المسعفة وتقديم مساعدات لهم والترويح عنهم والإستماع إلى انشغالاتهم.

8- القيام بحملات التشجير من أجل خلق فضاء أخضر في إطار المحافظة على البيئة.

9- القيام بحملات نظافة من خلال تسخير مجموعة من الشباب المتطوع لتنظيف الأحياء السكنية ورفع القمامة.

10- تقديم يد العون في المناسبات كالأعراس الجماعية من خلال الوقوف على تنظيمها والتكفل بكل إجراءات السير الحسن للأفراح.

11- تقديم يد العون للحجاج في المطار أثناء توجههم للبقاع المقدسة و أثناء عودتهم من خلال حمل الأمتعة عن الحجاج ومساعدتهم للتحرك بشكل آمن.

12- الإعلان عن الحالات الإنسانية المتعسرة على سبيل المثال الحالات المرضية العسيرة التي لم تتمكن من إيجاد علاج لمرضها...

فكل ماتقوم به الجمعية من نشاطات كلها هادفة فالهدف الأسمى للجمعية هو تطوير المجتمع من خلال القضاء على مظاهر الفقر والعوز وبالتالي المضي قدما في سبيل ازدهار الولاية في شتى الميادين.

ولتقييم فاعلية جمعيات ولاية ورقلة لابد لنا من الوقوف عند المؤشرات الموضوعية للفاعلية التي قدمها صموائيل هينغتنغتون والمتمثلة في مايلي:

1_ القدرة على التكيف: والتي يقصد بها قدرة الجمعيات على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها لآن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، فالتكيف يتم على ثلاث مستويات هي:

أ_ التكيف الوظيفي: فقد استطاعت الجمعيات أن تجري تعديلات على أنشطتها ووظائفها فلم تبقى مقتصرة فقط على مساعدة العائلات المعوزة بل امتد نشاطها إلى مجالات أوسع كالمحافظة على البيئة من خلال القيام بحملات النظافة وكذا حملات التشجير وفي الخدمات الاجتماعية فقد ساهمت من خلال أعضائها في مساعدة ضيوف الرحمان سواء خلال ذهابهم إلى البقاع المقدسة وحتى أثناء عودتهم باستقبالهم ومساعدتهم في حمل أمتعتهم وتسهيل حركتهم، هذا على سبيل المثال فقط فهناك عدة خدمات تميزت بها هذه الجمعية.

ب_ التكيف الزمني: يقصد به صمود الجمعية لفترات من الزمن أمام جميع الظروف والقدرة على التكيف مع هذه الظروف، أن مؤشرات إستمراريتها واضحة من خلال الأنشطة المفتوحة التي تقوم بها وكذلك حماسة

المواطنين لفعل الخير بكل ما أوتوا من قوة، فعدد المتطوعين في الجمعية في ازدياد مستمر ومن مختلف الفئات المجتمعية، كذلك الهبات الإنسانية في زيادة، على اعتبار أن الشعب موسوم بفعل الخير وسائر في درب تحقيق ذلك بكل الطرق الخيرية.

ج_ التكيف الجيلي: هذا المعيار يتطلب فترة زمنية لقياس تعاقب الأجيال على هذه الجمعية والجمعية لازالت فتية.

2_ الاستقلالية: يعد الاستقرار المالي ضرورة لابد منها لاستقرار القرارات والأهداف، الجمعيات الخيرية في الجزائر وفي ولاية ورقلة بالأخص ليس لها ميزانية محددة فهي تعتمد على الهبات والمساعدات إلا أنها استطاعت أن تقيم مداخيلها السنوية من خلال مؤشرات السنوات الماضية، فالبرغم من عدم وجود غلاف مالي ممنوح من الحكومة يمكنها من تحديد أهدافها وقراراتها إلا أنها نجحت في تحديد هذه الأهداف بحسن تسييرها للأموال التي تتلقاها خلال فترات نشاطها، تقف عاجزة في الحالات العسيرة كحالة مرضية تتطلب مبالغ ضخمة للعلاج فتقوم بجمع التبرعات عن طريق الإعلانات في الشوارع الرئيسية وفي وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذا فقد نجحت في إنقاذ العديد من المرضى.

3_ التعقد: بمعنى تعدد هيئات الجمعية وانتشارها الجغرافي على اوسع نطاق، وهذا ما تمكنت منه الجمعيات حيث اتسمت بتعدد هيئاتها وكذا شمول نشاطها كافة أرجاء ولاية ورقلة حيث استطاعت أن تحتل صدارة الجمعيات من حيث نشاطها وبروزها في العمل الخيري والتطوعي على كافة تراب الولاية.

4_ معيار التجانس: حيث كلما اتسمت بالجمعية بعدم وجود صراعات داخلها كلما حققت أفضل النتائج فالجمعيات الخيرية تتسم بالتوافق والانسجام بين أعضائها وذلك نظرا لروح المسؤولية التي يتصف بها أعضائها تجاه قضايا المجتمع، فما يمكن ملاحظته عند زيارة مقر الجمعية هو جو مفعم بالنشاط والحيوية والتناصح والاحترام المتبادل، لا وجود لخلافات أو مشاحنات نظرا لأن العمل الخيري هو عمل نبيل لابد أن يتصف أصحابه بالرصانة وتحمل المسؤولية رغم وجود عدد من أعضائها في مقتبل العمر إلا أنهم يملكون حس أشخاص متقدمين بالعمر فكلهم على قلب رجل واحد هدفهم الوحيد هو تنمية المجتمع من خلال القضاء على مظاهر الفقر والبؤس والتشرد وزرع القيم الإنسانية في نفوس المواطنين.

المطلب الثاني: العوائق و التحديات التي تواجهها جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة

1- العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية محلية بولاية ورقلة

تواجه الجمعيات الخيرية في ولاية ورقلة مجموعة من العراقيل التي تؤثر على نشاطها في الميدان ومن جملتها نذكر ما يأتي: (وهذا بناءا على ما تم استخلاصه من جمع المعلومات حول جمعيتي ناس الخير وصناع الحياة لولاية ورقلة)

_ قلة الدعم المادي وضعف الميزانية إذ تعتمد الجمعية بالدرجة الأولى على المساعدات التي يقدمها بعض المقاولين و رجال الأعمال وبعض المواطنين.

_ صعوبة الحصول على ترخيص للقيام ببعض الأنشطة أحيانا.

_ ضعف تأهيل أعضائها.

_ إقبال متوسط إلى ضعيف من الشباب للانخراط في الجمعيات.

_ الصراعات الداخلية والاتفاقيات.

_ سيطرة العمل الموسمي (الدخول المدرسي، رمضان، الأعياد).

_ لا تملك الجمعيات حرية استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.

الجمعيات الخيرية كغيرها من الجمعيات غير معترف بها كشريك من قبل الجهات الرسمية، فمثلا وبالرغم من أن قانون الولاية والبلديات الحاليين يقران بالسماح للجمعيات بحضور مداولات المجلس الشعبي الولائج والمجلس الشعبي البلدي باعتبارها عضو يقد اقتراحات ومشاورات فقط ولا يوجد أي نص قانوني يلزم هذا التنظيم الرسمي بتطبيق هذه الاقتراحات وفي ظل هذه الصعوبات والعراقيل لابد من رفع التحدي بالعمل والاجتهاد من أجل الارتقاء بدور الجمعيات كي يواكب حاجات المجتمع، إن مستقبل العمل الجمعوي مرهون بتطور الوعي الجماهيري الذي يمكنه أن يستمد حقوقه وحرياته في النشاط الجمعوي من السلطات بشكل فعال وحضاري، كما يمكن أن يرتقي بنشاطات تنظيمات المجتمع المدني عن طريق تشكيل الجمعيات بأعضاء مؤهلين علميا ومعرفيا.

2- التحديات التي تواجهها جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة

لكي تتمكن الجمعيات من المشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك، لابد من التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها:

التحديات الموضوعية:

1_ الإطار القانوني الذي يضم مختلف هيئات المجتمع المدني والأليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات.

2_ المستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معها، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الإطلاع والقدرة على المحاسبة والمسائلة.

3_ وجود فجوات قانونية والبطء في تشريع القوانين وتعديلها وكذلك بطء المصادقة على هذه القوانين والتشريعات.

4_ عدم الوصول إلى قناعة بأهمية منظمات المجتمع المدني في صناعة القرار مما يوفر كسب التأييد الشعبي لهذه القرارات ومن ثم ممارستها على أرض الواقع، فهذه المنظمات هي جزء من تكوين الدولة من خلال انتماءها للشعب وهو مصدر السلطات وبالتالي من حقه ممارسة الدور الرقابي والتنموي وأن يكون له رأي على الأقل إستشاري أو دور رقابي في المحافل العامة، بل حتى اعتمادها كخبراء ومستشارين غير حكوميين عند الحاجة وبدون مقابل مادي وكعمل تطوعي.

التحديات الذاتية، معدلات التنمية والتمكين والموارد المتاحة:

_ القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الإستراتيجيات وبرامج العمل.

_ آليات الحكم الرشيد داخل الجمعية، كالشفافية والمساءلة والمحاسبة والمشاركة وتداول السلطة.

_ التنسيق والتعاون وبناء التحالفات وبالتالي لكي تتمكن الجمعية من القيام بدورها المكلوب كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية.

_ استمرارية بناء وتنمية القدرات الشبابية والنسوية خصوصا.

_ خلل في عدم اعتماد التخصص مما يسبب ضياع الكثير من الطاقات والأموال بل وحتى عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع.

_ قلة مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل.

تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا في تحقيق التنمية لاسيما بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على الإيفاء بالإحتياجات الأساسية للمواطنين كما ونوعا وفي الوصول إلى كافة الفئات المحتاجة، كما وأن تنامي دور آليات اقتصاد السوق نتيجة العولمة والتبادل الحر قد زادت من التحديات الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي زادت من الحاجة إلى توفير خدمات أكثر، إلا أن النظرة للمجتمع المدني تعتريها العديد من الملابسات التي لابد من توضيحها، فالسلطة تنظر إليه بريبة وتخوف شديدين لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والأدوار التي تقوم بها، إن توفير الموارد البشرية والمالية أساسي لضمان الكفاءة والمهنية في التنفيذ وفي إيصال الخدمات إلى محتاجيها، وبالتالي على الجهات المعنية في السلطة فيما لو كانت تعتبر المجتمع المدني شريكا أن تساهم في رسم آليات مشاركته الفاعلة، ومساعدته على توفير بعضا من موارده من غير أن تؤثر في رؤيته واستقلاليته الإدارية والتنظيمية، إن استقلالية منظمات المجتمع المدني هي مكمن قوتها ورؤيتها هي ضمانة لنجاحها واستراتيجياتها هي في أساس فاعيلتها وبرامجها هي وسيلتها للوصول إلى المواطنين، وبقدر ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من وضع آليات فاعلة لعملها وهيكلية تنظيمية واضحة وأنظمة إدارية شفافة ومرنة بقدر ما يصبح دورها أكبر وأكثر فاعلية وتأثيرا في عملية التنمية، أن تتنوع منظمات المجتمع المدني من حيث الخبرة والإختصاص يشكل مصدر غني يؤدي إلى التكامل وهو لذلك يحتاج إلى تفعيل آليات التنسيق والتشبيك والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع المدني، وبينها وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص. مسألة أخيرة لابد من الإشارة إليها أن التنمية المحلية تحتاج إلى رؤية تنموية شاملة واستراتيجيات وطنية وقطاعية وآليات للتدخل على المستويين الوطني والمحلي، وتكون مرجعيتها الأساسية الدولة كناظم وحام لحقوق المواطنين إلا أنها تحتاج أيضا إلى تعاون وتنسيق بين الجهات الأساسية الفاعلة لاسيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن غير هذا التعاون لاتكون العملية التنموية مكتملة وبالتالي يصعب أن يكتب لها النجاح، إن الفترة الماضية من عمر منظمات المجتمع المدني تحققت الكثير من الإنجازات المهمة والمفصلية في البناء الديمقراطي ولكن هي بداية الطريق لترسيخ الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد وعلى المنظمات تقييم نفسها ذاتيا، لترتيب أولوياتها بين فترة وأخرى وتطوير أدواتها وأساليبها لتطوير وتنمية قدراتها. إن النظام الديمقراطي هو ضمانة حقيقية واقعية وعملية لتحقيق التنمية في ظل سيادة القانون وأنفاذ القانون والمساواة واحترام حقوق الإنسان. [1]

[1] _ مقابلة السيد: جوهري أيوب، **الأمين العام** لجمعية ناس الخير ورقلة، بتاريخ: 04/03/02 مارس 2018.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها في بلدية "ورقلة" فيما يخص دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، تطرقنا فيه إلى التعريف أولا بالبلدية و موقعها الجغرافي ،ثم تعرفنا إلى أهم الجمعيات النشطة في البلدية وهما جمعية "صناع الحياة " و جمعية "ناس الخير "ودلك من خلال إجراء مقابلة مع احد أعضاء الجمعيتين السيدة "عيشوش فضيلة "باعتبارها رئيسة جمعية صناع الحياة، و السيد "جوهري أيوب "باعتباره الأمين العام لجمعية ناس الخير، اللذان صرح لنا بالعديد من المعلومات التي أفادتنا في دراستنا الميدانية، حيث توصلنا من خلال فصلنا التطبيقي هدا إلى مجموعة من الاستنتاجات و هي :

_ أن ولاية ورقلة تحتل موقعا جغرافيا هاما جعلها تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية ،إضافة إلى أن هدا الموقع سهل عليها الوصول إلى العديد من النجاحات في مختلف المجالات الاقتصادية و الصناعية والزراعية و حتى في مجال السياحة .

_ تعتبر كل من جمعية ناس الخير و جمعية صناع الحياة ، من أهم الجمعيات النشطة في بلدية ورقلة،ويظهر نشاطهما من خلال ما تقومان به من مساعدات للعائلات الفقيرة خاصة في المناسبات كالأعياد مثلا، كذلك باعتبارهما تمثلان المجتمع المدني فهما تعملان أيضا على تحقيق مكاسب هامة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، كما تلعب بهده الجمعيات دورا هاما من خلال إيصال صوت المواطنين خاصة منهم الطبقات البسيطة إلى المؤسسات الحكومية .

_ على الرغم مما تقوم به جمعية صناع الحياة و جمعية ناس الخير من نشاطات و مساعدات ،إلا أن هناك العديد من الصعوبات و العراقيل التي تعترضها في أداء عملها، ومع دلك لم تستلم لهذه الصعوبات واستطاعت أن تحقق الأهداف التي سطرتها في مسيرتها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا التي تتمحور حول المجتمع المدني والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المحلية، نخلص إلى أن كلا المصطلحين حديثي النشأة في الدول النامية، لان أول ظهور لهما كان في الدول الغربية المتقدمة حيث مر كل من المجتمع المدني والتنمية المحلية بتطورات تاريخية هدا ما ساعد على ظهور العديد من التعريفات التي سبق لنا ذكرها،فالمجتمع المدني يضم كل الجمعيات و النقابات التي هي عبارة عن مجموعة من المنظمات الغير حكومية التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام ،كما تمتاز بالتطوع و التضامن والتكامل فيما بينها،أما التنمية المحلية فهي محاولة النهوض بمختلف جوانب الحياة لمنطقة معينة من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد،وبالتالي فهي تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية ،الاقتصادية،الثقافية ،كذلك استنتجنا من خلال دراستنا إلى أن هناك علاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية و التي تظهر من خلال أن المجتمع المدني يعمل على تدعيم التنمية المحلية من خلال الدور الذي تلعبه منظماته في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وتحقيق العدالة في المجتمع ،ولتوضيح هدا الدور أكثر قمنا بالتطرق إلى احد الجمعيات النشطة في بلدية ورقلة وهي "جمعية ناس الخير" ،هده الجمعية التي قامت بالعديد من النشاطات والتي ساهمت من خلال نشاطها المتعلقة بالنهوض بالجانب الاجتماعي خاصة ،و مختلف الجوانب الأخرى الثقافية و المساهمة في توعية المجتمع فضلا عن الاهتمام بالفئات المهمشة و الفقيرة ونشر الوعي بضرورة المطالبة بالحقوق بطريقة قانونية .

غير أن ما تجدر إليه الإشارة إلى انه بالرغم عن ما قامت به الجمعية من انجازات و مساهمات في بلدية ورقلة ،إلا أن هده المساهمة تبقى محدودة ودلك نتيجة لما واجهتها من عراقيل و تحديات التي حالت دون الوصول إلى تنمية محلية كاملة إضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني بصفة عامة تعاني من نقص التمويل و بعض التهميش من طرف المؤسسات المسؤولة.

إستنتاجات و توصيات:

من خلال دراستنا حول موضوع دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ،خاصة في بلدية ورقلة استنتجنا أن هناك العديد من العراقيل التي وقفت في طريق تحقيق مؤسسات المجتمع المدني للتنمية المحلية، ولهذا كان لابد من وضعنا لمجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي يمكن الاستفادة منها فيما بعد.

أولا سوف نبدأ بالاستنتاجات:

_ أن المجتمع المدني لا بد أن يكون له دور في عملية التنمية المحلية حيث أن عملية التنمية الحقيقية هي التي تحدث بالمشاركة بين المؤسسات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني.

. النهوض بالجانب الاجتماعي للمجتمع سواءا في المجال التعليمي أو المجالات الأخرى كالصحة من خلال إيصال انشغالات الفئات البسيطة للمؤسسات الحكومية

. القضاء على الفقر وتعزيز روح الإنسانية و التضامن بين أفراد المجتمع ككل باعتبار أن جمعيات المجتمع المدني ذات طابع إنساني و تطوعي

. تنمية الوعي لدى الأفراد بضرورة و كيفية بلوغ أهدافها بطريقة قانونية

. أن الدول التي لا توفر البيئة القانونية لعمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة صحيحة تعمل على تحييد طرف من أطراف عملية التنمية المحلية.

. أن الموارد المالية الخاصة بتمويل منظمات المجتمع المدني تعد المتحكم الأبرز في مدى فعالية هده المنظمات المدنية .

. إن الوعي المجتمعي من أهم الأسس التي تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات و المشاركة في التنمية المحلية. على الرغم من أن بلدية ورقلة ذات موقع جغرافي جيد،و لها موارد وطاقات بشرية هائلة خاصة من ناحية النمو الديموغرافي للسكان إلا أننا نجد بان هده الموارد و الطاقات غير مستغلة استغلالا يظهر ما يمكن أن تحققه من انجازات في مجال التنمية المحلية ،حيث نجد أن العراقيل التي تقف في وجه المجتمع المدني لتحقيق تنمية محلية اكبر بكثير من الحريات و التمويلات الممنوحة للنهوض بالجانب التنموي للبلدية فمن خلال ما ذكرناه وجب وضع مجموعة من التوصيات التي تفيد المجتمع والتي تجعل المؤسسات الحكومية تولي أهمية اكبر لجمعيات و منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف ،هده الأهداف التي تمتاز بخاصية العمومية ،ودلك من خلال إعطائها دعم معنوي و مادي اكبر.

ثانيا: التوصيات:

- ضرورة ترسيخ ثقافة التطوع و العمل المدني ضمن مؤسسات المنظمات المدنية و قيم المشاركة والتنظيم.
- توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة و الحد من النزعة الفردية و تحقيق الاندماج المجتمعي.
- إزالة العقبات التي تعترض المسار الطبيعي لتطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني و احترام الحق في حرية تكوين الجمعيات و المنظمات المدنية .
- تعزيز القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني من خلال رفع أداء العاملين فيها بالتدريب و التكوين و الاستفادة من التجارب المقدمة في هذا المجال.

- الاهتمام بمصادر التمويل المادي.
- ضرورة بناء قواعد بيانات متكاملة يتم تحديثها باستمرار تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكا مع الادارة المحلية في التخطيط و التنفيد والاعتراف بالدور التنموي الدي تلعبه هذه المنظمات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- إبراهيم حنين توفيق: **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية.

2- إبراهيم مشوب: **المؤسسات السياسية و الاجتماعية في الدولة المعاصرة**، ط2، بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، 2004.

3- أبو النصر مدحت: **إدارة منظمات المجتمع المدني**، القاهرة، ايتراك للنشر و التوزيع، 2007.

4- توفيق حسن فرج: محمد يحي مطر، **الاصول العامة للقانون**، الدار الجامعية، بيروت، 1988 .

5- ثامر كامل محمد الخزرجي: **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة**، الأردن، دار مدجلاوي، 2003.

6- جون ايربنغ: **المجتمع المدني في اليونان حتى القرن 18**،(ترجمة حسين ناظم و علي حاتم صالح)،العراق، معهد الدراسات الإستراتيجية،2007.

7- الحبيب الجنافي: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني و أبعاده الفكرية** ، دمشق دار الفكر ،2003.

8- حسن ملحم: **نظرية الحريات العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981.

9- مهدي جرادات: **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، دار أسامة، عمان، 2006.

10- سائد كراجة، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح، لبنان، 2006.

11- سربستنبي: **المجتمع المدني: السيرة الفلسفية للمفهوم**، السلمانية، مؤسسة حمدي للطباعة و النشر،2006.

12- سعد الدين إبراهيم: **المجتمع المدني و التحول الديموقراطي في الوطن العربي**، القاهرة ، مركز دراسات ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

13- شوقي جلال: **المجتمع المدني و ثقافة الاصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي**، دار العين، القاهرة،2005

14- عبد الرزاق مقري: **مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية و القانون الدولي حول مشكلات التنمية و البيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.

15- عبد الوهاب حميد رشيد: **التحول الديموقراطي و المجتمع المدني**، دمشق، دار المدى للثقافة و النشر، 2000.

16- عزمي بشارة، **المجتمع** المدني: دراسة نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1998 .

17- عزمي بشارة، **مساهمة في تقدم المجتمع المدني**، ط2، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية، 2000.

18- مدحت محمد ابو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، ايتراك للطباعة و النشر، القاهرة،2007.

ثانيا:الرسائل و المذكرات:

1- الشيخ علي ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،2008 .

2- بلقاسم العابد، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية :دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2016 - 2017 .

3- رياض الشاوي ،**الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، 2004- 2005.

4- سمية اوشن: **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي:دراسة حالة الجزائر**، جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجيستار، الجزائر،2010 .

5- عبد السلام عبد اللاوي: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011.

6- لطيفة بن عاشور: **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة 2013-2014.

7- محمد الحبيب سعداوي، إسهامات **الشباب في دعم و ترقية التنمية المحلية من خلال الجمعيات و مواقع التواصل الاجتماعي:دراسة حالة بلدية تقرت مابين سنة2012 و 2016** ، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه الأخضر الوادي،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

8- نادية خلفة: **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة، كلية الحقوق،2003.

9- هشام عبد الكريم، **المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر**، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر ،2006.

10- سعيد بوشيخو: **إشكالية الاستقلال والاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر، 1998، ص:143.

11- عبد الله بوصنوبرة: **الحركة الجمعوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة االجتماعية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2010-2011.

ثالثا: المقالات و الدوريات:

1- العابد فهيمة: الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول هيئات المجتمع المدني و التنمية الوطنية، الكويت بتاريخ 10 -11 افريل2006.

2_ محمد الفاتح عبد الوهاب العتبي، منظمات المجتمع المدني النشأة و الآليات و أدوات العمل و تحقيق الأهداف: ملتقى المرأة للبحوث و التدريب، جمهورية اليمن ، مدينة تعز، بتاريخ: 04 إلى 12 ماي2009.

3_ علي محمد ديهوم: فتحي بلعيد أبو رزيزة، **المجتمع المدني و دوره في عملية التنمية المحلية**، ملتقي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الاسمرية، ليبيا، 2017.

رابعا: الوثائق الرسمية:

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون الجمعيات رقم 30/90 المؤرخ في: 04 ديسمبر 1990.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 02/90 المتعلق بحماية الأشخاص المعوقين و ترقيتهم، الجريدة الرسمية، عدد 31 ،الصادرة في 14 ماي 2002م.

خامسا: المقابلات :

1- جوهري أيوب،الأمين العام لجمعية ناس الخير ورقلة، بتاريخ 3و4 و5 مارس 2018.

2- عيشوش فضيلة، رئيسة جمعية صناع الحياة ورقلة بتاريخ: 18 و19 ماي 2018.

سادسا: المواقع الإلكترونية :

1- آية ياسر النجار، موضوع موسوعة عربية إلكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2018/05/26، على الساعة: 09:40، على الموقع التالي: ولاية_ورقلة_الجزائرية/http://mawdoo3.com

2- شكر عبد الغفار، **نشأة وتطور المجتمع المجتمع المدني_مكوناته وإطاره التنظيمي، 2004/1/3**، تم الإطلاع عليه يوم: 2018/02/15 على الساعة 22:20 مساءا، على الموقع التالي:
http://www.aherwar.org/debut/show.art.asp?aid=24930

3- أبو زاهر نادية، **المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**، الحوار المتمدن، العدد(2576)، 2009/03/05، تم الإطلاع عليه يوم: 2018/02/16 على الساعة 22:40 مساءا، على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730.

4- برهان غليون، **حول المجتمع المدني**، الحوار المتمدن، المنشور بتاريخ: 2007/09/12، تم الاطلاع عليه: 2018/03/11 على الساعة: 23:10. على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108893

5- ملتقى الموظف الجزائري: منتدى إدارة الجماعات الإقليمية: ملتقى التضامن الاجتماعي والجمعيات، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/05/22 على الساعة: 22.40 علو الموقع التالي :
http://www.mouwazaf-dz.com/t33723-topic

1- سعيد ياسين موسى، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية**، الحوار المتمدن _ العدد 2012/3610، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2018/02/18، على الساعة 23:10، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880

7- ورقلة للثقافة و العلوم، مدونة ورقلة للثقافة و العلوم، مدونة علمية ثقافية تهتم بنشر مواضيع ثقافية عامة، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 2018/05/22، على الساعة: 23:30، على الموقع التالي: https://ouarglab30.blogspot.com/2014/06/blog-post_3061.html

الفهـــرس

الفهرس

	العنوان	الصفحة
إهداء		/
شكر و عرفان		/
مقدمة		/
الفصل الأول	الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و التنمية المحلية	17
المبحث الأول	الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني	18
المطلب الأول	مفهوم المجتمع المدني	18
المطلب الثاني	نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني	20
المطلب الثالث	عناصر و وظائف المجتمع المدني	25
المبحث الثاني	الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	39
المطلب الأول	مفهوم التنمية المحلية	39
المطلب الثاني	سمات،أسس،أبعاد التنمية المحلية	44
المبحث الثالث	العلاقة بين المجتمع المدني و التنمية المحلية	46
المطلب الأول	إسهامات المجتمع المدني في التنمية المحلية	47
المطلب الثاني	التحديات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية	48
الفصل الثاني	واقع المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر وإسهامات جمعياته في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ورقلة (2012 – 2018)	54
المبحث الأول	واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر	56
المطلب الأول	الإطار القانوني والتنظيمي للحركات الجمعوية في الجزائر	56
المطلب الثاني	مجالات تدخل الجمعيات في التنمية المحلية	60
المبحث الثاني	التعريف بولاية ورقلة و التعريف بجمعياتها النشطة في مجال التنمية المحلية	65
المطلب الأول	التعريف بولاية ورقلة	65
المطلب الثاني	التعريف بالجمعيات النشطة بولاية ورقلة في مجال التنمية المحلية	70
المبحث الثالث	اسهامات جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة في التنمية المحلية	74
المطلب الاول	إسهامات جمعية صناع الحياة في التنمية المحلية بولاية ورقلة	74
المطلب الثاني	إسهامات جمعية ناس الخير في التنمية المحلية بولاية ورقلة	78
المبحث الرابع	إحصائيات لاسهامات جمعيات المجتمع المدني و العوائق التي تواجه	85

	المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية بولاية ورقلة	
المطلب الأول	إحصائيات لإسهامات جمعيات المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية بولاية ورقلة	85
المطلب الثاني	التحديات التي تواجهها جمعيات المجتمع المدني بولاية ورقلة	86
الخاتمة		87
قائمة المراجع		91
الفهرس		96